فصل ختامى

حول نقد الاقتصاد السياسى للرأسمالية

المبحث الأول: مساهمة ماركس فى نقد الاقتصاد السياسى فى القرن التاسع عشر

المبحث الثانى: مساهمة فؤاد مرسى فى دراسة تجدد الرأسمالية وعدم انهيارها فى القرن العشرين

المبحث الثالث: مساهمة توماس بيكيتى فى دراسة رأس المال فى القرن الحادى والعشرين

مقدمة:

نستعرض فى هذا الفصل الختامى ثلاثة اتجاهات فكرية تتعلق بنقد الاقتصاد السياسى، ونتناول تشريح قوانين تطور الرأسمالية والتنبؤ بحتمية انهيارها، ثم عوامل استمرارها وتجددها، وأخيرا واقع النظم الرأسمالية فى القرن الحادى والعشرين واتساع فجوة اللامساواه فى توزيع الدخل والثروة فى البلدان الرأسمالية وعلى مستوى العالم.

أولا: مساهمة ماركس فى نقد الاقتصاد السياسى للرأسمالية فى القرن التاسع عشر، والتنبؤ بانهيارها واستيلاء البروليتاريا على السلطة وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا.

ثانيا: عوامل تجدد الرأسمالية وعدم انهيارها، فى القرن العشرين. دراسة علمية قيمة للمفكر الماركسى الأستاذ الدكتور فؤاد مرسى.

ثالثا: دراسة رأس المال فى القرن الحادى والعشرين للاقتصادى الفرنسى توماس بيكيتى.

المبحث الأول
مساهمة ماركس فى نقد الاقتصاد السياسى
فى القرن التاسع عشر

مقدمة:

المطلب الأول: الاقتصاد السياسى وتطور الرأسمالية فى القرن التاسع عشر:

ظهرت الأفكار الكلاسيكية فى مراحل ميلاد الرأسمالية الصناعية فى القرن الثامن عشر، والتى اتسمت بتراكم رأس المال الصناعى وتشييد المصانع وانتشار صناعة النسيج والصلب والفولاذ واستغلال مناجم الفحم والحديد. وقد صاحبت هذه الثورة الصناعية تعاسة كبيرة للطبقة العاملة وبؤس فى أوساطها واستغلال كبير للأطفال والنساء، الذين كانوا يعملون فى المناجم المظلمة والمعامل الضيقة، وقد ساعد المستوى المنخفض للأجور أصحاب رؤوس الأموال من تكديسها واستثمارها، الشيء الذي أدى إلى تقدم اقتصادي كبير على حساب تضحيات اجتماعية قاسية.

وقد أثارت هذه الأوضاع الاستغلالية كثير من معارضى المذهب الليبرالى الكلاسيكى، وهم الذين ينزعون عادة إلى التيار الاشتراكى، وقد قسم المؤرخون الاقتصاديون الاشتراكيين إلى قسمين هما: الاشتراكيون المثاليون أو الطوباويون، الذين انتقدوا الرأسمالية وشيدوا فى حياتهم مجتمعات مثالية على شكل نماذج تستجيب للرغبات الشخصية أكثر مما تستجيب للمنطق العلمى. ومن أهم رواد هذا الفريق جماعة سان سيمون Saint Simon فى فرنسا. أما الفريق الآخر فهم الاشتراكيون العلميون الذين حاولوا تفسير الأحداث الاقتصادية من خلال فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية. ومن أهم رواد هذا الفريق نجد المفكر الاقتصادي الألماني كارل ماركس Karl Marx.

لقد علمنا الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أن العمل هو مصدر كل أنواع الثروات ومقياس كل القيم، بحيث أن سلعتين يتطلب إنتاجهما نفس زمن العمل يمتلكان نفس القيمة، ويمكن بالتالي مبادلتهما ببعضهما ما دامت القيم المتساوية بشكل عام قابلة للتبادل. ويعلمنا في ذات الوقت بأن هناك نوعا من العمل المتراكم فى أدوات الانتاج يطلق عليه رأس المال، الذى يرفع القدرة الإنتاجية للعمل الحي، لما يحتويه من مصادر المعونة ورفع الانتاجية، وتتضخم أرباح العمل الميت أى الآلات، ويتراكم رأس المال، في حين أن أجور العمل، أى رأس المال الحي تتناقص على الدوام، وجماهير العمال التي تعيش على الأجور وحدها تتزايد عددا وفقرا.

والتحليل الماركسي للرأسمالية يتناول الشروط الضرورية لوجود الرأسمالية، وتطور الرأسمالية الصناعية، حيث يتركز ويتراكم رأس المال فى الشركات الكبرى. لقد تحقق هذا التطور خلال القرون القليلة الماضية من خلال منافسة شرسة ومن خلال الأزمات والحروب. في الوقت الذي كان فيه الاقتصاديون الكلاسيكيون يتوقعون ازدهار "التجارة الحرة"، أوضح ماركس كيف أن المنافسة ستؤدي إلى الاحتكار وأن الشركات الصغرى ستتقرض. ان السلع والمنتجات في ظل الرأسمالية لا يتم إنتاجها من أجل تلبية الاحتياجات فقط، فهي تنتج، في المقام الأول، من أجل أن تباع وتحقق الربح، وهذه هي الوظيفة الأساسية للصناعة الرأسمالية.

يفترض نمط الإنتاج الرأسمالي توفر عدد من الشروط. أولا، لابد من وجود طبقة كبيرة من العمال المحرومين من الملكية، والذين هم بالتالي مضطرون لبيع قوة عملهم لكي يعيشوا. وهذا يعني أنه في ظل الرأسمالية ليس المفهوم الليبرالي: "ديمقراطية المالكين" سوى عبث، لأنه إذا ما امتلكت أغلبية الشعب ما يكفيها من الممتلكات لتلبية حاجياتها، فإن الرأسماليين لن يجدوا عمالا لخلق الأرباح. وثانيا، يجب أن تتركز وسائل الإنتاج في أيدي الرأسماليين. فخلال عدة قرون، تم القضاء بدون رحمة على صغار المزارعين وكل صغار الملاك الآخرين. لقد استولى الرأسماليون وكبار ملاكي الأراضي على مصادر رزقهم، وأرغموا العمال على الإنتاج السلعى وخلق فائض القيمة وبالتالى تراكم رأس المال.

كان هدف ماركس هو اكتشاف قوانين الحركة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالي، وعن طريق تحليل مجال الإنتاج والعلاقة بين العمل المأجور ورأس المال، يتمكن ماركس من كشف التناقضات الطبقية الكامنة داخل النظام التي يتجاهلها علماء الاقتصاد الرأسماليون. فبينما يرى آدم سميث أن الرأسمالية والسوق الحر يتوافقان مع ميلٍ في الطبيعة البشرية إلى مبادلة شيءٍ مقابل شيءٍ آخر. نجد في المقابل أن ماركس يجادل ماركس في «رأس المال» بأن «العلاقة بين العمل المأجور ورأس المال تحدد الطبيعة الكلية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وكان هدفه هو تجاوز الدراسة المحصورة بعملية التبادل (البيع والشراء)، التي تخفي ما يحدث تحت السطح. أى أن علماء الاقتصاد البورجوازيين يرون العلاقات الرأسمالية بصفتها الترتيب الطبيعي للأمور، نابعةً عن ميلٍ في الطبيعة البشرية، كما زعم آدم سميث. والنتيجة، بالنسبة لهم، هي أن حركة أسعار السوق، وفترات الدَين، والدورات الاقتصادية، وتقلبات الطفرات والأزمات، تبدو كقوانين طبيعية تفرض، بصورة لا تقاوم، إرادتها عليهم، وتواجههم كضرورةٍ عمياء. لكن ماركس يرى أن عملية الإنتاج الرأسمالية هي شكلٌ مُحدّد تاريخيًا لعملية الإنتاج الاجتماعية عموما. وسعى لتحليل الرأسمالية والسوق تاريخيًا، ليس كنتيجة لقوانين طبيعية، إنما كنظام

ديناميكي ينبثق إلى الوجود، مثله مثل مجتمعاتٍ طبقية أخرى، في مرحلة معيّنة من التاريخ البشري، وتقوّضه تناقضاته بشكل منتظم.

فعملية الإنتاج في قلب كل المجتمعات البشرية هى تحويل الطبيعة لإنتاج الأمور اللازمة للحفاظ على بقاء ذلك المجتمع. في المجتمعات الطبقية توجد إحدى طبقات المجتمع التى تأخذ جزءًا من منتجات عمل طبقة أخرى وتحتفظ بها لنفسها. ففي ظل النظام الإقطاعي، على سبيل المثال، يأخذ السادة الاقطاعيون مثل اللوردات والنبلاء جزءًا من منتجات عمل الأقنان، فقضى الأقنان جزءًا من أسبوع عملهم لإنتاج بضائع لأنفسهم، وجزءًا من عملهم استُنفِذ لإنتاج بضائع للورد؛ بإمكان القن أن ينتج أكثر مما يستهلك، ومايزيد عن ذلك يذهب إلى النبلاء. سمّى ماركس هذا العمل الزائد بـ «فائض العمل»، واستخراج الفائض هذا سمّاه بالاستغلال.

في ظل الرأسمالية، النقيضان ليسا اللوردات والأقنان، إنما الرأسماليون والعمال. وعنصرٌ مركزي في تحليل ماركس للرأسمالية هو كيفية تمكن الرأسماليين من الحصول على فائض العمل من العمّال. وبسبب كيفية سير السوق، يتخذ الاستغلال في ظل الرأسمالية صورة أكثر تقنّعًا من أنماط الإنتاج السابقة. وإن نظرية العمل أساس للقيمة، ونظرية فائض القيمة الخاصة بماركس لهي أداةٌ مهمة في كشف لعملية استغلال الرأسماليون للعمال.

المطلب الثاني: نبذة عن حياة ماركس وكتاب رأس المال:

ولد ماركس فى مدينة تريير Trier فى غرب ألمانيا بالقرب من الحدود الفرنسية عام ١٨١٨م والتحق بجامعة بون ثم جامعة برلين لدراسة القانون والفلسفة والتاريخ، وحاز على شهادة الدكتوراة فى الفلسفة عام ١٨٤٠، وسرعان ما اشتغل بالسياسة.[١] وعمل بالصحافة ولكن أغلقت حكومة بروسيا الجريدة التى كان يشتغل فيها عام ١٨٤٣ وبعدها توجه إلى باريس التى تعتبر آنذاك مقرا للحركات السياسية الراديكالية. وقد احتك ماركس بكثير من العلماء والمفكرين والفلاسفة من بينهم المفكر فريدريك أنجلز Friedrick Engls (١٨٢٠-١٨٩٥)، وقدم مع صديقه فريدريك إنجلز الاشتراكية العلمية، ومصادر الاشتراكية العلمية هى:

١- الفلسفة الألمانية: فقد اهتم بالفلسفة الألمانية الكلاسيكية وخاصة مذهب "هيجل" الجدلي ومذهب "فيورباخ" المادي ونقد المذهبين ليخرج بمذهبه الفلسفي وهوالمادية الجدلية أوالدياليكتيكية"

٢- الاقتصاد السياسى الانجليزي: وخاصة المفكر آدام سميث والنموذج الاقتصادي لدافيد ريكاردو، حيث قام بنقد الاقتصاد وفقا للمنطق الجدلي.

---

[١] أظهر ماركس اهتماماً بالفلسفة والسياسة رغم معارضة والده الذي أراد لماركس أن يصبح محاميا مثله. وكان أبوه محاميا ينحدر من عائلة يهودية ثم اعتنق البروتستانتية في سنة ١٨٢٤. ولم تكن عائلة ماركس الميسورة والمثقفة عائلة ثورية.

٣- الاشتراكية الفرنسية: تأثر ماركس بالاشتراكية الفرنسية فى القرن التاسع عشر، لأنها كانت تمثل أعلى درجات النضال الحاسم وتعتبر الاشتراكية العلمية تغييرا ثوريا وحتمى للمجتمع بفعل تناقضات الرأسمالية. وترى الاشتراكية العلمية أنه لا يمكن تحقيق الاشتراكية عن طريق التدرج السلمى بل عن طريق الثورة، وصدر البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ والذي احدث ضجة كبيرة وكان له الوقع الكبير في تاريخ البشرية.

وبعد رحلة طويلة من البحث استقر المقام بماركس فى فرنسا ليستأنف عملية البحث فى المصادر العلمية التي تلقي الضوء على تاريخ الرأسمالية الصناعية إلى أن وافته المنية عام ١٨٨٣.

يتكون كتاب رأس المال من أربعة مجلدات، حيث تتضمن المجلدات الثلاثة الأولى نص النظرية الاقتصادية الماركسية في الرأسمالية، وهو مؤلف يتميز بوحدة المادة التي يدرسها وطريقة البحث. إن دراسة المادة في المجلدات الثلاثة تخضع لنفس الهدف ولفكرة واحدة، كشف قانون حركة أسلوب الانتاج الرأسمالي وأدائه وأفوله. وكل مجلد جزء لا يتجزأ من الوحدة الكلية ويقدم مستوى من مستويات تحليل الموضوع وعرض المادة.

وقد صدر المجلد الأول من كتاب كارل ماركس رأس المال فى حياة ماركس سنة ١٨٦٧. وشكل صدوره انقلاباً ثورياً في الاقتصاد السياسي، حيث هزّ أسس الاقتصاد السياسي البرجوازي ونظرياته التبريرية للرأسمالية، وقدم منهاجا لاقامة الاشتراكية لتحل محل الرأسمالية، وتقوم ديكتاتورية البروليتاريا أو سلطة العمال بدلا من سلطة الرأسمالية. ومازال كتاب رأس المال يمارس تأثيره على الفكر السياسي والاقتصادي، وفرصة التزود بمعرفة النظرية الاقتصادية الأصيلة. وبعد وفاة ماركس قام فريدريك انجلز بتجميع وتنسيق مخطوطات المجلدين الثاني والثالث وقام باصدارهما على التوالي في عامي ١٨٨٥ - ١٨٩٤. أما المجلد الرابع وموضوعه « نظريات فائض القيمة » فقد صدر ما بين ١٩٠٥ - ١٩١١ بمبادرة من كاوتسكي.

في المجلد الاول يقدم كارل ماركس مدخله إلى الإقتصادي السياسي، الذي عرف لاحقاً بالإقتصاد السياسي الماركسي، ويعرض فيه نظريته الشهيرة عن فائض القيمة العمل، ودراسة الإقتصاد السياسي من خلال المنطق الجدلي (الديالكتيك). ويقوم ماركس باعادة تعريف الإقتصاد السياسى بتفاصيله من السلع وقوانين العرض والطلب من ناحية، وعرضا للتطور التاريخي للإقتصاد وتطور العلاقات الإقتصادية عبر التاريخ ليكون أساسا في الإقتصاد السياسي من ناحية أخرى.

وقد درس ماركس عملية انتاج رأس المال مأخوذة بذاتها ومجردة عن العمليات الأخرى مثل التداول والتوزيع، حيث قام بصياغة القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الانتاج الرأسمالي، أي قانون انتاج فائض القيمة. أما في المجلد الثاني فقد قام بدراسة عملية تداول رأس المال كعملية ضرورية في دورته. وفي المجلد الثالث ينقلنا ماركس إلى سطح الواقع الرأسمالي الملموس ويدرس عملية الانتاج الرأسمالي المأخوذة بوحدتها كعملية انتاج وتداول لرأس المال، حيث يدرس الاشكال الملموسة التي تتوزع اليها فائض القيمة. وفي المجلد الرابع عرض ماركس ونقد النظريات البرجوازية في فائض القيمة.

المطلب الثالث: أدوات التحليل الماركسي:

أولا: المادية التاريخية أو المفهوم المادي للتاريخ:

الفلسفة المثالية لاتنسجم مع الأساس الاقتصادى للمجتمع الصناعى، فمقولة الفيلسوف ديكارت "أنا أفكر، اذا فانا موجود" تعنى أن الوعى سابق على الوجود المادى أو الاقتصادى للانسان، لكن رؤية ماركس عكس ذلك، حيث ان الناس اثناء الانتاج الاجتماعي لحياتهم يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية مستقلة عن ارادتهم. وتطابق علاقات الانتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية. ومجموع علاقات الانتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع اي الاساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء فوقي حقوقي وسياسي وتطابقه اشكال معينة من الوعي الاجتماعي. ان اسلوب انتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري بصورة عامة. فليس ادراك الناس هو الذي يحدد معيشتهم بل على العكس من ذلك معيشتهم الاجتماعية هي التي تحدد ادراكهم. وعندما تبلغ قوى الانتاج درجة معينة من تطورها تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج أى مع علاقات الملكية التي كانت الى ذلك الحين تتطور ضمنها. فبعد ما كانت هذه العلاقات اشكالا لتطور القوى المنتجة تصبح قيودا لهذه القوى. وعندئذ ينفتح عهد الثورة الاجتماعية. ومع تغير الاساس الاقتصادي يحدث انقلاب في كل البناء الفوقي الهائل بهذا الحد أو ذاك من السرعة. وعند دراسة هذه الانقلابات ينبغي دائما التمييز بين الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية، هذا الانقلاب الذي يحدده بدقة العلوم الطبيعية، وبين الاشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية، أو بكلمة مختصرة الاشكال الفكرية التي يتصور فيها الناس هذا النزاع ويكافحونه.

لا يمكن أن نفهم مذهب ماركس إذا ما تجاهلنا تفاعلات الواقع الاقتصادي والتيارات الفكرية التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر، والتى استقى منها ماركس الكثير والتى أثرت على فلسفته فقد أخذ عن الفيلسوف الألمانى " هيجل " المنطق الجدلى حيث يتم عن طريقه الإحاطة بأعمق مظاهر التطور، كما أخذ عن الاقتصاديين الكلاسيكيين نظرية القيمة فى العمل، وبنى فلسفة شمولية تهدف إلى تسيير مختلف مراحل تاريخ البشرية. وتتلخص عطاءات ماركس الاقتصادية فى وصفه للنظام الرأسمالى الذي حكم عليه بالزوال، كما تنبأ بانتشار النظام الاشتراكى الذي سيتطور فى آخر المطاف ليصل إلى مرحلة النظام الشيوعى. حيث يرى ماركس انه إذا أصبح فى أيدي الناس قوى إنتاجية جديدة تغيرت طريقة إنتاجهم وتغيرت بالتالي طريقة ربحهم ومعيشتهم وكذا العلاقات الاجتماعية بينهم.

تبسيط يمكن القول أن الطاحونة اليدوية أنتجت المجتمع الإقطاعى، أما الآلة البخارية فقد أنتجت المجتمع الرأسمالى، وذلك يوضح مقولة ماركس بان وسائل الإنتاج عندما تتحول تحول معها العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وهكذا يترتب عن كل مستوى معين للتقدم التكنولوجى وضعية اجتماعية معينة وأن هذا التقدم التكنولوجى هو السبب فى انتقال البشرية من النظام البدائى إلى العبودى ومن النظام الإقطاعى إلى النظام الحرفى فالرأسمالى، وتمكن أساليب الإنتاج فى كل مرحلة من هذه المراحل طبقة معينة من السيطرة على الطبقات الأخرى فتنشئ تنظيماتها التى تضع قوانين وتنشر أفكارا وإيديولوجية تهيمن بها على الطبقات الأخرى، وهكذا يرى ماركس أن كل المظاهر الاجتماعية والسياسية والفكرية من نظام العائلة ومؤسسات وقيم أخلاقية ما هي إلا انعكاسات لواقع

طبقى ومادي معين، وهكذا تخضع البنية الفوقية Ueberbau للبنية التحتية Basis ، فالأولى تمثل كل المظاهر الاجتماعية والثانية تمثل الوضع المادي لوسائل الإنتاج، وهذا لا يعنى أن البنية التحتية لا تتأثر بالبنية الفوقية بل بالعكس فهناك علاقة جدلية تؤدي إلى تغيير دائم، ذلك أن سيطرة طبقة ما فى كل نظام لا تدوم اذ سرعان ما تتطور أساليب الإنتاج ويتسع بفضل ذلك تأثير الطبقات المقهورة فتطيح بالطبقة المسيطرة ويبقى الوضع هكذا إلى أن تتنحى وتزول عنها الطبقات والصراع الدائر بينها.

كان الفيلسوف الألمانى هيجل أول من حاول أن يكتشف فى التاريخ عن قانون تطور داخلى، وكان المفهوم المادي للتاريخ يتشكل على أيدي كتاب البورجوازية أنفسهم غير أن ماركس قام بتطوير المادية وطبقها على التاريخ وصاغ لأول مرة قانونها العلمي فقد حان عندئذ أوان هذا الكشف.

ولكى ندرك مغزاه البعيد يمكن أن نطرح سؤالا: ما الذي جعل آدام سميث ودافيد ريكاردو يكشفان عن قوانين الاقتصاد الرأسمالى ؟ هل السبب ذاتى من عمق وأصالة فكرهما فحسب أم موضوعى من تطور الواقع الاقتصادي ؟ على هذا النحو نبين أيضا السر فى الكشف عن المادية التاريخية. قد شيد ماركس منهجه واستخدمه فى نقد الاقتصاد السياسى هذا المنهج كان يجب أن يبدأ من ابسط العلاقات الجوهرية التى تصادفها تاريخيا أى العلاقات الاقتصادية بين الناس، ففى ظل الإقطاع كانت العلاقات الاقتصادية واضحة لأن الاستغلال الطبقى كان واضحا، وعندئذ كان شكل الدولة واضحا يعبر بدقة عن شكل الاقتصاد، ومن ثم كان مفكرو الإقطاع أقل ميلا للتجريد من مفكري البورجوازية، أما فى ظل الرأسمالية فقد تعقدت الأمور وأصبح الاستغلال الرأسمالى معقدا وأصبحت العلاقة بين الاقتصاد والدولة أكثر تعقيدا من ذي قبل، وكان على مفكري الرأسمالية على حد قول ماركس في كتابه " بؤس الفلسفة " أن يفلسفوا هذا التعقيد كله.

ان المادية التاريخية هى التى أتاحت بناء الاشتراكية العلمية على أنقاض الاشتراكية الخيالية المثالية وفى كتاب رأس المال يقدم ماركس الأساس العلمى للاشتراكية حين يكشف عن القانون الأساسى للرأسمالية والمتمثل فى قانون فائض القيمة. وبهذا الأساس العلمى تمكن ماركس من دحض آراء برودون الفوضوية. ويجب القول أن ماركس لم يقم بعرض منظم لمنهجه فى المادية الجدلية مثلما فعل غيره من الفلاسفة، غير انه يجب القول انه إذا كان ماركس لم يؤلف كتابا مستقلا فى المنطق فقد ترك كتاب " رأس المال " حيث طبق ماركس على علم الاقتصاد منطق المادية الجدلية في نشأة وتطور رأس المال.

يعتقد ماركس أن الصراع الطبقى هو المحرك للتاريخ، وبه تنتقل المجتمعات من حالة إلى أخرى، وعملية التغيير هذه هى نتيجة حتمية للصراع والذي تعد أطرافه طبقتين أساسيتين هما طبقة مالكة لوسائل الإنتاج والثروة ومهيمنة على السلطة، وطبقة فاقدة لها وتعامل كإحدى وسائل الإنتاج وقد صاغ ماركس هذا الصراع بين قوى الانتاج ,علاقات الانتاج أو الملكية. وهذا الصراع ينتهي بهيمنة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج.

ويرى ماركس أن الصراع بين الطبقتين هى الوسيلة التى ينتقل على إثرها المجتمع من مرحلة لأخرى ونتيجة هذا الصراع ظهور نظام جديد للإنتاج يحمل بدوره بذور فنائه وهو الصراع الطبقى، وهكذا تستمر عملية الصراع والجدلية فهي ضرورية لاستمرارية الحياة الاجتماعية وتطورها وهذا

الصراع هو الذي يصنع التاريخ، ويتضح ذلك من خلال فكرة أن التطور التاريخي الذي خضعت له المجتمعات كان بواسطة الصراع الطبقي ونهايته تؤدي إلى ظهور مجتمع جديد يحمل معه الصراع الذي يتشكل ويتجدد مع الصيرورة التاريخية للمجتمع.

ثانيا: المادية الجدلية أو الديالكتيكية:

الديالكتيك حسب مفهوم ماركس كما هو حسب مفهوم هيجل يشمل ما يسمى اليوم بنظرية المعرفة التي يجب ان يعالج موضوعها من وجهة نظر تاريخية ايضا وذلك بان تدرس وتعمم منشا المعرفة وتطورها اي الانتقال من اللامعرفة الى المعرفة. والواقع انه لولا المادية الجدلية لم يكن ماركس ليصل إلى" رأس المال " فماذا تعنى هذه المادية الجدلية ؟انها جملة القوانين العامة لحركة الطبيعة والمجتمع والفكر، يجب البحث عن علة الحركة فى الظواهر. أن العلة الجوهرية لهذه الحركة لا توجد من خارج الظواهر بل من داخلها. أنها توجد فى الطبيعة المتناقضة الكامنة فى الأشياء ذاتها، ففى كل شيء تناقضاته الداخلية. ومن ثم تكون الحركة عبارة عن صراع المتناقضات. أما العوامل التى تتصارع من خارج الظاهرة فهى تلعب الدور الثانى بعد التناقضات الداخلية. ومعنى هذا بالتطبيق على المجتمع بشكل رئيسى إلى الأسباب الداخلية فى المجتمع إلى التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج إلى التناقضات بين الطبقات. من صراع هذه التناقضات يتطور المجتمع قد يبدوالتاريخ وكأنه يكرر نفسه لكنه فى الحقيقة يكرر نفسه بصورة أخرى وعلى أساس أرقى فالتطور الاجتماعي تطور حلزوني لا تطور مستقيم.

وبهذا المنهج ذهب ماركس فى كتابه " رأس المال " يقتحم الصرح الاجتماعى الذي يتجاوب مع علاقات الإنتاج الرأسمالية هذا الصرح الذي يشكل الهيكل العظمى لها وحدها. ومنذ ظهور " رأس المال " تجسد المفهوم المادي للتاريخ فرأس المال تطبيق رائع للمادية الجدلية على الاقتصاد الرأسمالى. وهكذا اكتشف ماركس المادية التاريخية كتطبيق للمادية الجدلية على تطور المجتمع واستقرت منذ ذلك الحين منهجا للبحث الاجتماعي، يستحوذ على المجتمع في تفاصيله ويحلل أشكال تطوره ويكشف عن قوانينه الداخلية.

لقد كان ماركس وانجلز يريان في ديالكتيك هيجل اوسع مذهب من مذاهب التطور واوفرها مضمونا واشدها عمقا واثمن اكتسابا حققته الفلسفة الكلاسيكية الالمانية. وكانت كل صيغة اخرى لمبدا التطور تتراءى لهما وحيدة الجانب فقيرة المضمون تشوه وتفسد السير الواقعي للتطور (الذي يتميز احيانا بقفزات وكوارث وثورات) في الطبيعة والمجتمع. "اننا كلينا، ماركس وانا، كنا وحدنا تقريبا اللذين عملا لانقاذ الديالكتيك الواعي" (من المثالية بما فيها الهيغلية نفسها) "وذلك بادخاله في المفهوم المادي للطبيعة".

ليس هناك من أمر نهائي مطلق مقدس أمام الفلسفة الديالكتيكية فيه ترى كل شيء وفي كل شيء خاتم الهلاك المحتوم، وليس ثمة شيء قادر على الصمود في وجهها غير الحركة التي لا تنقطع، حركة الصيرورة والفناء، حركة التصاعد ابدا دون توقف من الادنى الى الاعلى. وهذه الفلسفة نفسها ليست الا مجرد انعكاس هذه الحركة في الدماغ المفكر". فالديالكتيك هو اذن في نظر ماركس علم القوانين العامة للحركة سواء في العالم الخارجي ام في الفكر البشري". ان هذا المظهر الثوري

لفلسفة هيجل هو ما تبناه ماركس وطوره. فالمادية الديالكتيكية "لم تعد بحاجة الى فلسفة توضع فوق العلوم الاخرى" وان ما تبقى من الفلسفة القديمة هو "نظرية الفكر وقوانينه- المنطق الشكلي والديالكتيك.

المطلب الرابع: نظريات ماركس الاقتصادية:[1]

أولا: تحليل ماركس للسلعة والنقود وتحولها إلى رأس المال:

يبدأ ماركس فى الجزء الأول من كتاب رأس المال بتفسير العلاقة بين السلعة والنقود، وينتقل بعد ذلك إلى رأس المال، وهنا تكمن القضية الرئيسية: ما هو رأس المال ؟ أهو النقد الذي يتحول إلى سلعة، لكي يصير إلى تبديلها مجددا من سلعة إلى نقد أكثر من المبلغ الأصلي. لا يمكن حل اللغز إلا إذا وجدنا، في السوق، سلعة من نوع خاص، سلعة تشتمل قيمتها الاستعمالية على إنتاج القيمة التبادلية. هذه السلعة قوة العمل. يشتري الرأسمالي قوة العمل ويقوم بتشغيلها لصالحه كي يبيع ما تنتجه. وما هي قيمة قوة العمل، إنها قيمة وسائل الحياة الضرورية لديمومة العامل وإعادة توليد نوعه بالطريقة القائمة في بلد معين أو حقبة تاريخية معينة.

لنفترض أن العامل يتلقى قيمة قوة عمله ولنفترضها ممثلة بست ساعات عمل يوميا، أو نصف يوم عمل. غير أن الرأسمالي اشترى قوة العمل لمدة يوم عمل كامل، ويستغل الرأسمالى قوة العمل بالاستيلاء على انتاج ست ساعات عمل دون أن يدفع لقاءها شيئا. من ذلك يستنتج ماركس أن كل فائض القيمة، مهما كانت الطريقة التي تتوزع بها، كربح رأسمالي أو ريع عقاري الخ هي عمل غير مدفوع الأجر.

(أ): سير العمل وعملية إنتاج فائض القيمة وتحليلها:

١- رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:

ان سير العمل وحده هو الذي يضيف قيمة جديدة. أي أن فائض القيمة في الإنتاج الرأسمالي ينشأ من تجاوز قيمة المنتج لقيمة العناصر المستخدمة فى الانتاج، وهى أساسا الآلات، ويسميها ماركس بالعمل الميت، وقوة العمل ويسميها ماركس بالعمل الحى.

إن قيمة السلع تتناسب عكسيا مع شدة إنتاجية العمل، كما هو الحال أيضا مع قيمة قوة العمل لأنها تتوقف على أسعار السلع. أما فائض القيمة النسبية فتتناسب، على العكس من ذلك، طرديا مع شدة إنتاجية العمل. إن الرأسمالي لا يكترث بالقيمة المطلقة للسلع، بل يهتم فقط بالقيمة الزائدة المندمجة فيها. إن تحويل فائض القيمة إلى نقد يتضمن استرداد القيمة التي دفعها سلفا. وما دامت

---

[1] فى عرضنا لمساهمة ماركس فى نقد الاقتصاد السياسى للرأسمالية نعتمد على دراستنا للمجلد الأول لكتاب رأس المال Das Kapital باللغة الألمانية، وسلسلة محاضرات فى النظرية الاقتصادية لدراسة كتاب رأس المال فى جامعة برلين فى العام الجامعى ١٩٧٩/١٩٨٠، لدى الأستاذين هاوج Haug وكيسكر Kisker. والجدير بالذكر أن محاضرات الأستاذ هاوج كانت مفتوحة واختيارية لجميع الطلبة فى كليات جامعة برلين FU Berlin، وهى جامعة ليبرالية فى برلين الغربية، كثقافة اقتصادية ضرورية لكل التخصصات. وكانت مصحوبة بتدريبات ومناقشات لجميع فصول كتاب رأس المال.

نفس عملية زيادة الإنتاجية تخفض قيمة السلع وترفع فائض القيمة التي تحتويها، يصبح من الواضح لماذا يكد الرأسمالي الذي لا هم له سوى إنتاج القيمة التبادلية، من اجل خفض القيمة التبادلية للسلع.

ان سير العمل وحده هو الذي يضيف قيمة جديدة، أي أن فائض القيمة في الإنتاج الرأسمالي ينشأ من تجاوز قيمة المنتج لقيمة العناصر المستخدمة فى الانتاج، وهى أساسا الآلات، ويسميها ماركس بالعمل الميت، وقوة العمل ويسميها ماركس بالعمل الحى. إن رأس المال الموظف في أدوات العمل لا يغير، على هذا الأساس، من حجم قيمته أثناء عملية الإنتاج. ويسمى برأس المال الثابت. أما الجزء الموظف في شراء قوة العمل فإنه يغير من قيمته فعلا، ويسمى برأس المال المتغير.

تبدأ عملية الانتاج الرأسمالى بظهور صاحب رأ س المال النقدى Geldkapital فى السوق كأنه يرتدى قناع شخصية Charakter Maske ليشترى بالنقود (ونرمز لها بالرمز ن) سلعا للانتاج (ونرمز لها بالرمز ع)، وهى الآلات وأدوات الانتاج (ث رأس المال الثابت) وقوة العمل(غ رأس المال المتغير)، وتبدأ عملية الانتاج (ونرمز لها بالرمز ج).

(ن – ع (ث + غ) ...ج ... س – ن/) وبانتهاء يوم العمل يحصل الرأسمالى على سلع لبيعها فى السوق لتدر له نقود زائدة عن رأس المال النقدى الذى بدأ به العملية الانتاجية.

إن الزيادة في قيمة النقود التى تتحول الى رأسمال صناعى، لا يمكن أن تحدثها النقود لأنها مجرد وحدة حساب ووسيط للتبادل. ولا يمكن أن ينشأ التبادل من القسم الثاني من عملية انتاج السلعة س، وبيعها (س – ن/) لأن هذا البيع يحول السلعة من شكلها الطبيعي أو المادى إلى شكلها النقدي. لا بد أن هذا التبادل يحدث في السلعة التي تم شراؤها في القسم الأول (ن – ع)، إلا أنه لا يمكن أن يحدث في نطاق قيمتها عند التبدل، لأننا نتبادل سلعا متساوية، والسلعة تشتري بقيمتها الفعلية. لا يمكن أن ينشأ هذا التبدل، إذن، إلا من قيمة هذه السلعة عند الاستعمال، أي من الاستعمال الذي يستخلص منها.

من هذا العرض المبسط لعملية الانتاج الرأسمالى نجد أن مشتري قوة العمل يقوم باستهلاكها عن طريق دفع بائعها للشروع بالعمل. ولكي ينتج هذا العمل سلعا ينبغي أن يقدم أول الأمر قيما استعمالية، وفي هذه الخاصية يكون العمل مستقلا عن العلاقة المحددة بين الرأسمالي والعامل. إن لسير العمل، على أساس رأسمالي، خاصيتين: يعمل العامل تحت إشراف الرأسمالي، والسلعة المنتجة تصبح ملك للرأسمالي، ذلك لأن سير العمل لا يجري الآن بين شيئين قام الرأسمالي بشرائهما: قوة العمل ووسائل الإنتاج، ولكن الرأسمالي لا يريد القيمة الاستعمالية المنتجة لذاتها، بل لأنها المستودع المادي للقيمة التبادلية، وبالأخص القيمة الفائضة. إن العمل في ظل هذه الشروط، حيث كانت السلعة وحدة للقيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، يصبح وحدة قياس لعملية الإنتاج وعملية خلق القيمة، وسير العمل، باعتباره عملية لخلق القيمة، وهذا الإنتاج هو عملية الإنتاج الرأسمالي للسلع.

يكتشف صاحب رأس المال النقدى، في نطاق التداول في السوق، القدرة على العمل أو قوة العمل كسلعة تكون قيمتها النافعة محتوية على ميزة كونها مصدرا للقيمة التبادلية، ويكون استهلاكها إنجازا لعمل ما وبالتالي خالقا للقيمة. إن ما نعنيه بالقدرة على العمل أو قوة العمل، هو المجموع الكلي للقدرات الجسدية الموجودة في اهاب الكائن البشري الحي والتي يستخدمها لدى إنتاجه للقيم النافعة.

ولكي تمكن مالك قوة العمل من بيعها كسلعة، لا بد أن يكون قادرا على التصرف بها، لا بد أن يكون مالكا حرا لقوة عمله، ولشخصه. إنه يواجه مالك النقد في السوق، ويعقدان صفقة عمل كمالكين أحرار مستقلين للسلع، ولا يختلفان إلا في أن أحدهما بائع والآخر مشتر. إن علاقة المساواة القانونية هذه ينبغي أن تستمر، فمالك قوة العمل يستطيع، لهذا، أن يبيع قوة عمله لوقت محدد. وإذا ما باعها بكليتها، مرة واحدة، ونهائيا، فإنه يكون قد باع نفسه، ويتحول من رجل حر، إلى عبد، من مالك سلعة إلى سلعة. الشرط الثاني الضروري لتمكين مالك النقد من مواجهة قوة العمل كسلعة في السوق، هو أن يكون مالك قوة العمل مرغما على بيع قوة عمله نفسها المتجسدة في شخصه، بدلا من بيع سلع أخرى يتجسد فيها عمله.

إن تحول النقد إلى رأسمال يتطلب، لذلك، أن يواجه مالك النقد، في السوق، شغيلا حرا بمعنى مزدوج، حيث أنه كشخص حر: قادر على التصرف بقوة عمله من جهة، ولا يمتلك أية سلعة أخرى للبيع من جهة أخرى.

هذا العمل الزائد، الأعلى والأكثر من الوقت الضروري للتعويض عن الأجر، هو مصدر فائض القيمة، ومصدر الربح ومصدر النمو المطرد لتراكم رأس المال. النقطة الجوهرية هي أن الرأسمالي يقتطع عملا غير مدفوع الأجر، إلى جانب العمل الذي يدفع لقاءه. إن قيمة قوة العمل مدفوعة الآن، ولكن هذه القيمة أقل بكثير من تلك القيمة التي يقتطعها الرأسمالي من قوة العمل، والفرق بين الاثنين أي العمل غير المدفوع، هو الذي يؤلف فائض القيمة، أو بصورة أدق نصيب الطبقة الرأسمالية.

٢- رأس المال الثابت ورأس المال المتغير:

ينتقل ماركس من عرض طريقة إنتاج فائض القيمة إلى تحليلها. ويتضح، أن جزءا واحدا من رأس المال المستثمر في أي مشروع، يتكفل وحده بالمساهمة في توليد فائض القيمة، ذلك هو رأس المال الذي ينفق في شراء قوة العمل. هذا الجزء وحده ينتج قيمة جديدة، أما رأس المال الموظف في الآلات والمواد الخام والفحم. . الخ فإنه يعود إلى الظهور، فعلا، في قيمة المنتج. إنه يصان ويعاد إنتاجه، ولكن دون أن تنجم عنه أية قيمة زائدة. وهذا يدفع ماركس إلى أن يقترح تقسيما جديدا لرأس المال إلى جزئين، الأول: رأس المال الثابت Fixes Kapital الذي يعاد إنتاجه، إنه الجزء المستثمر في الآلات والمواد الخام وكل الأشياء المساعدة للعمل، والثاني: رأس المال المتغير Variables Kapital الذي لا تتم إعادة إنتاجه فحسب، بل هو في نفس الوقت المنبع المباشر لفائض القيمة. يتضح من ذلك أن رأس المال الثابت لا يسهم مباشرة في فائض القيمة مهما يكن ضروريا لإنتاجها، إن معدل فائض القيمة لا يتحدد إلا باستخراج نسبة مقدار فائض القيمة إلى مقدار رأس المال المستخدم مباشرة في خلقها، وبعبارة أخرى مقدار رأس المال المتغير. على هذا الأساس يحدد ماركس معدل فائض القيمة بنسبتها إلى رأس المال المتغير فقط.

إن أدوات العمل تتغير على الفور لتصبح وسائل امتصاص للعمل. لم يعد العامل هو الذي يستخدم أدوات الإنتاج، بل أن أدوات الإنتاج هي التي تستخدم العامل. ليس هو الذي يستهلك الأدوات كعناصر مادية لنشاطه الإنتاجي، بل هي التي تستهلك العامل كخميرة لسير عملها الحيوي.

(ب): شراء وبيع قوة العمل:

إن العلاقة بين مالك النقد (الرأسمالي) ومالك قوة العمل (العامل) ليست علاقة طبيعية، أو علاقة اجتماعية مشتركة لكل العصور، بل علاقة تاريخية، إنها نتاج ثورات اقتصادية عديدة. وكذلك الحال مع المقولات الاقتصادية الأخرى، فهي تحمل خاتم حقبتها التاريخية. فلكي يصبح المنتوج سلعة، لا بد أن يكف هذا المنتوج عن أن يكون وسيلة بقاء مباشرة لمنتجه. إن غالبية المنتوجات لا تتخذ شكل السلعة إلا ضمن طراز معين من الإنتاج، هو الإنتاج الرأسمالي.

حيث أن لقوة العمل قيمة تبادلية تتحدد، مثل كل القيم التبادلية للسلع، بوقت العمل اللازم لإنتاجها، وإعادة إنتاجها أيضا. إن قيمة قوة العمل هي قيمة وسائل البقاء الضرورية لصيانة مالكها، أي الحفاظ عليه في حالة طبيعية من القدرة على العمل، وتجديد وسائل الحياة اللازمة للتعويض عنه، أي لإنجاب الأطفال وتربيتهم واضافتهم الى طبقة البروليتاريا.[1]

ثانيا: إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي:

١- إنتاج فائض القيمة المطلق:

يطلق ماركس على وقت العمل الذي يعوض فيه العامل عن قيمة قوة عمله اسم العمل الضروري، أما في الوقت الإضافي الذي يشتغله العامل والذي ينتج خلاله فائض القيمة فيسميه بالعمل الزائد. والعمل الضروري والعمل الزائد بمجموعهما يشكلان يوم العمل. إن تاريخ تحديد طول يوم العمل هو تاريخ الصراع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة من أجل تحديد ساعات العمل.

وفي يوم عمل معين، لا يمكن زيادة العمل الزائد إلا بتخفيض وقت العمل الضروري، ويمكن بلوغ ذلك أيضا، بمعزل عن تخفيض الأجور، بإنقاص قيمة العمل، أي بتخفيض كلفة وسائل الحياة الضرورية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بزيادة القوى الإنتاجية للعمل، وذلك بتطوير نمط الإنتاج نفسه. والهدف لتطوير القوى الإنتاجية هو تقليص وقت العمل الضروري، وتمديد وقت العمل الزائد من أجل تحقيق فائض القيمة المطلق.

وينشأ الصراع على تحديد طول العمل من التضاد بين مصلحة مالك المصنع الذي يود أن يقتطع أكبر قدر ممكن من العمل غير المدفوع يوميا، وبين مصلحة العامل المناقضة. ويصف ماركس وصفا جديرا بالقراءة ويستغرق قراية مائة صفحة، منبع هذا الصراع في الصناعة الإنجليزية ويشرح ماركس كيف أن الصناعة الإنكليزية لم تعان هبوطا، بل العكس أحرزت الكثير، لأنها اكتسبت من زيادة شدة عمل الفرد أكثر مما فقدته بتقليص ساعات العمل.

٢- إنتاج فائض القيمة النسبي:

هناك طريقة أخرى لرفع فائض القيمة إلى جانب تمديد يوم العمل إلى أكثر من الوقت اللازم لإنتاج وسائل البقاء الضرورية أو لإنتاج قيمتها. ففي يوم عمل محدود، وليكن مؤلفا من ١٢ ساعة، هناك ست ساعات من العمل الضروري وست ساعات لأجل إنتاج القيمة الزائدة. فإذا تم العثور على

[1] تعنى كلمة بروليتاريا فى اللغة اليونانية القديمة الناس الذين لاعمل لهم التناسل.

وسيلة لتقليص وقت العمل الضروري إلى خمس ساعات، يبقى لدينا سبع ساعات تنتج فائض القيمة خلالها. ويمكن تحقيق ذلك بانخفاض وقت العمل المطلوب لإنتاج وسائل العيش الضرورية، وبمعنى آخر رخص تكاليف وسائل العيش، وهذا يتحقق، بدوره، بتحسين الإنتاج.

ان ماركس عند تحليله فائض القيمة النسبي يدرس المراحل التاريخية الاساسية الثلاث لزيادة انتاجية العمل من قبل الرأسمالية:

- التعاون البسيط.
- تقسيم العمل والمانيفاكتورة.
- الآلات والصناعة الكبرى.

أ- التعاون البسيط:

ان قانون إنتاج فائض القيمة لا يتحقق بالنسبة للمنتج الفردي إلا عندما يقوم بالإنتاج كرأسمالي يدفع العديد من العمال للعمل في آن واحد، وهكذا يحرك معدل عمل اجتماعي. وشكل العمل الذي يمارسه عدة أشخاص، في عمل جماعي منسق، يعمل فيه أحدهم إلى جانب الآخر في ذات المهنة، أو في أعمال مختلفة ولكن مترابطة، يسمى بالتعاون. إن التعاون يخلق، من البداية، قوة إنتاجية هي بذاتها قوة اجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتصال الاجتماعي المحض يخلق، في أغلب النشاطات الإنتاجية، روح التفاخر لدى العمال مما يرفع كفاءة كل فرد منهم، بحيث أن ١٢ عاملا في يوم عمل مشترك يضم ١٤٤ ساعة ينتجون عملا أكثر مما ينتجه ١٢ عاملا في ١٢ يوما مختلفا، أو أكثر مما ينتجه عامل واحد في ١٢ يوما متعاقبا.

وتوجد أمثلة عن التعاون فى الحضارة المصرية وبناء الأهرامات، والتعاون البدائي لدى الشعوب التي كانت تعيش على الصيد، ولدى البدو الرحل، وفي المجتمعات الهندية يستند على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والارتباط الطبيعي للفرد بقبيلته أو مجتمعه البدائي. ولكن التعاون في الإنتاج الرأسمالي يفترض، على العكس من ذلك، وجود العامل المأجور الحر.

ب- المانيفاكتورة وتقسيم العمل:

المصانع الصغيرة والورش أو المانيفاكتورة هي الشكل الكلاسيكي للتعاون القائم على أساس تقسيم العمل، وقد كانت سائدة قبل نهوض الرأسمالية الصناعية واستخدام الآلات. حيث يجرى تجميع حرف مختلفة يؤدي كل منها جزءا تفصيليا من العمل، حيث تنقسم كامل العملية إلى مكوناتها الجزئية. وأن يقوم العديد من الحرفيين بأداء أعمال متشابهة، أو القيام بنفس العمل على شكل جماعة موحدة في المعمل نفسه، ولكن عوضا عن إنجاز الأعمال الفردية واحدة بعد أخرى من قبل عامل واحد، يتم تجزئتها بشكل تدريجي إلى أن يجري تنفيذها من قبل عمال متعددين في وقت واحد مثل صناعة الإبر أو المنسوجات أو العربات. . الخ وبدلا من أن يكون المنتوج نتاج حرفي واحد، يصبح الآن نتاج عمل مجموعة من الحرفيين الذين لا يؤدي أحد منهم سوى جزء تفصيلي من العملية.

ج- الآلات والصناعة الكبرى:

كان لاكتشاف طاقة البخار واستخدام الآلات البخارية فى المصانع الكبيرة أكبر الأثر فى تحقيق فائض فى الانتاج وتوسع السوق الرأسمالية. وأحدثت الصناعة الميكانيكية الضخمة تغييرا ثوريا فى علاقات الانتاج وتطور الرأسمالية، وتحقيق فائض القيمة النسبى.

ثالثا: قانون تراكم وتركز رأس المال:

ان الامر الهام والجديد عند ماركس هو تحليل تراكم رأس المال Akkumulation des Kapitals، اي تحول قسم من فائض القيمة الى رأسمال، واستعماله لا لسد حاجات الرأسمالي الشخصية أو لارضاء نزواته بل للانتاج من جديد. لقد اشار ماركس الى خطأ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي اعتبر ان كل فائض القيمة التي تتحول الى رأسمال تذهب الى الرأسمال المتغير بينما هي في الحقيقة تنقسم الى وسائل انتاج ورأسمال متغير. وفي عملية تطور الرأسمالية وتحولها الى الاشتراكية يكتسب ازدياد حصة الرأسمال الثابت بمزيد من السرعة من أصل مجمل رأس المال، أى تطوير تكنولوجيا الانتاج، بالقياس الى حصة الرأسمال المتغير اهمية كبرى.

ينبغي تحويل فائض القيمة إلى نقود من أجل تراكم رأس المال، أي أن الكتلة الإجمالية للسلع، أي المنتوج الكلي ينبغي أن تباع، ولكن بسبب فوضى السوق، فان التقلبات العنيفة في الأسعار تؤدي إلى تصادمات كبيرة في مجرى العملية الانتاج. والطريقة الرئيسية لتطور هذا النوع هو «فيض الإنتاج»، أي أنه قد أنتج عددٌ من الأشياء تزيد عن قدرة الرأسماليين على بيعها بصورة مربحة.

يتمكن أصحاب رؤوس الأموال من جمع أموال ضخمة وتكديسها بين أيديهم نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها، وهي أرباح تترتب عن ظاهرة فائض القيمة فيستعملون هذه الأموال في الاستثمار أى في شراء رأس المال جديد، ويقسم ماركس رأس المال إلى قسمين: رأس المال الثابت وهويتكون من الآلات ومعدات ومواد أولية، ورأس المال المتغير هو الذي يدفع منه الأجور.

وتحدث عملية تركيز لرأس المال عندما يعمل كبار الرأسماليين على الاستيلاء على الأسواق وتوسيع مصانعهم على حساب المنظمين الصغار، الذين يضطرون للانسحاب من الدورة الإنتاجية فيصبحون بدورهم بروليتاريين، أى يصبحون جزء لا يتجزأ من الجيش العمالي الذي تتزايد تعاسته يوما بعد يوم في حين يتركز رأس المال في يد الأقلية.

ويوضح ماركس هنا ولأول مرة أن نمط الإنتاج الرأسمالي، أي الذين يفترض وجود رأسماليين من جهة وعمالا مأجورين من جهة أخرى، لا يقتصر على إعادة إنتاج رأس المال بصورة مستمرة، ولكنه يعيد إنتاج فقر العمال بصورة مستمرة في ذات الوقت، بحيث أنه يؤمن، على الدوام، ظهور رأسماليين جدد يمتلكون كافة وسائل البقاء، والمادة الأولية وأدوات العمل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤمن وجود جماهير غفيرة من العمال المضطرين لبيع قوة عملهم إلى هؤلاء الرأسماليين لقاء كمية من وسائل العيش التي لا تكفي، في أحسن الأحوال، إلا لبقائهم قادرين على العمل، وعلى إنجاب جيل جديد من بروليتارين أصحاء. إلا أن رأس المال لا يعاد إنتاجه فحسب بل يزداد ويتضاعف باستمرار وكذلك تتضاعف سطوته على طبقة العمال المعدومي الملكية.

وعلى أية حال فإن عدد العمال الضروريين لإنتاج نفس الكمية من المنتوجات يتناقص أكثر فأكثر بفضل التقدم الآلي وتحسن الزراعة. . الخ. وهذا يؤدي إلى زيادة البطالة، لأن عدد العمال الفائضين عن الحاجة ينمو بسرعة أكبر من نمو رأس المال نفسه. ما هو مصير هذا العدد المتنامي من العمال؟ إنهم يشكلون جيش الصناعة الاحتياطي الذي يتقاضى، في فترات الأعمال السيئة أو المتواضعة، أجرا أدنى من قيمة عمله.

وكلما كانت نسبة الجيش الاحتياطي من العمال العاطلين أكبر من العمال الدائمين كلما تضخمت فئات العمال العاطلين، التي يتناسب بؤسها بصورة عكسية مع عذابات عملها. وأخيرا، كلما اتسعت فئات المعدمين من الطبقة العاملة وجيش الصناعة الاحتياطي، كلما تزايدت أزمة الرأسمالية. هذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالي.

ينخفض مستوى معيشة العمال في حين ترتفع أرباح أصحاب رؤوس الأموال باستمرار، ويرى ماركس انه ونتيجة لتركيز رأس المال في يد الطبقة الرأسمالية ومع تطور الاقتصاد الرأسمالي يتزايد بؤس الطبقة العاملة فينخفض المستوى المعيشي للعمال في حين ترتفع أرباح أصحاب الأموال باستمرار مما يترتب تفقير أغلبية أفراد المجتمع من جراء الانخفاض في مستوى الأجور.

كما أنه نتيجة للتطور الاقتصادي غير المتوازن للرأسمالية تتوالى الأزمات، التي تنقل الرأسمالية إلى أزمة كبرى تطيح بها في نهاية الأمر، وفي هذا الخصوص يؤكد ماركس على زوال النظام الرأسمالي وفي نفس الوقت على الطبقة العاملة أن تنظم صفوفها وأن تتسلح بأيدولوجية الاشتراكية العلمية حيث تتمكن من القيام بالثورة التي ستقضي على النظام الرأسمالي معبرا على ذلك بقوله المشهور "يا عمال العالم اتحدوا".

رابعا: قانون ميل معدل الربح للانخفاض:

عرّفَ ماركس معدّل الربح الخاص بالرأسمالي كمقدار فائض القيمة المستخرَج نِسبةً لمقدار رأس المال المُستثمَر في الآلات والعمل. ووفق ماركس، يُعصَر معدل الربح بواسطة عملية الإنتاج الرأسمالي ذاتها، وحين ينخفض معدل الربح للإنتاج الرأسمالي أو الاقتصاد، يصبح اندلاعُ الأزمات ممكنًا.

ولكن كيف يحدث ذلك؟ أحد جوانب تراكم رأس المال هو أنّ على الرأسمالي أن يستثمر أكثر فأكثر في الآلات والأدوات من أجل زيادة الإنتاجية والتقدم على منافسيه. وبالتالي يصبح رأس المال الذي يستثمره متكوّنًا أكثر فأكثر من الآلات (رأس المال الثابت) عوضًا عن قوة العمل (رأس المال المتغير). مثلًا، في صناعةٍ معينة، ومع مرور الوقت، قد يتجه ٦٠ بالمئة من مجمل رأس المال إلى الآلات. وسمّى ماركس ذلك بالتركيب العضوي لرأس المال organische Zusammensetzung des Kapitals.

وحسب رأى ماركس سيكابد معدل الربح الخاص بالرأسماليين انخفاضًا، وذلك لأن مقدار مجمل رأس المال المُستثمَر يزداد، دون ازديادٍ في مقدار فائض القيمة. وقد سمّى ماركس ذلك بقانون

ميل معدل الربح للانخفاض.[1] ويرجع ذلك بسبب الى رفع درجة استغلال العمال، أي جعل العمّال يكدحون أكثر، وخفض الأجور دون قيمة قوة العمل، والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبى، وذلك بالبحث عن أسواق محتكرة وعمالة رخيصة في الخارج.

يواجه الرأسماليون قانون ميل معدل الربح للانخفاض باستمرار رفع درجة الاستغلال وخفض الأجور حتى يمكن لهذا الأمر أن يعوض عن هبوط معدل الربح، إن كانت جهود الرأسماليين ناجحة في إكراه العمال على العمل لمدة أطول وشدّة أكثر وبأجرٍ أقل. هذه العملية هي السبب وراء حالات تزامن إدخال تكنولوجيا انتاج جديدة مع استياء حياةِ العمال عوضًا عن تحسّنها، فبصورةٍ ما، يُجبَر العمال على التعويض عن هبوط معدل الربح. ورأى ماركس في قانون ميل معدل الربح للانخفاض والظروف المعارضة له كمصدرٍ للمزيد من عدم الاستقرار وشدة الصراع الطبقى.

خـاتمـة:

عمل ماركس على إنقاذ الاقتصاد السياسي من الابتزال أو التصفية، فقد تصدى ماركس في كتاب " رأس المال" لمهمة الكشف عن حركة المجتمع الرأسمالي، المجتمع الذي ولد علم الاقتصاد السياسي تعبيراً بورجوازياً عنه. وبذلك أتم ماركس صياغة هذا الاقتصاد السياسي من وجهة النظر النقدية للبروليتاريا. ولعل أهم ما توصل إليه ماركس في "رأس المال" هو بيان الطبيعة الانتقالية للرأسمالية، فقد كان ذلك جوهر ما قدمه ماركس إنقاذاً لعلم الاقتصاد السياسي من محاولة ابتذاله منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبذلك أثبت أن علم الاقتصاد السياسى هو بالضرورة علم تاريخي، لأنه علم القوانين التي تحكم إنتاج وتوزيع وسائل العيش المادية في المجتمع البشري. إنه علم يعالج مادة تاريخية بطبيعتها هي الإنتاج والتوزيع، وهي مادة تتغير باستمرار من مجتمع إلى مجتمع. فلا يمكن أن يكون الاقتصاد السياسي واحداً بالنسبة إلى جميع البلدان وجميع العصور.

إنه بإحلال فكرة قوة العمل محل العمل قد كشف عن ظاهرة فائض القيمة، وحدد مصدرها، كما تخلص من كل الصعوبات التي تحطمت عليها من قبل تحليلات سميث وريكاردو. ويتوصل ماركس إلى التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، استطاع متابعة عملية تكوين فائض القيمة، ومن ثم كشف الغطاء عن ظاهرة رأس المال في المجتمع الرأسمالي.

لقد جرت محاولات لتصفية الاقتصاد السياسي كعلم، وتحويله من علم يدرس العلاقات الاقتصادية بين الناس إلى علم يدرس العلاقة بين الإنسان والأشياء، من علم الظواهر بين البشر إلى علم لظواهر بين الأشياء. ففى ثلاثينيات القرن التاسع عشر استبعد بعض علماء الاقتصاد علاقات الإنتاج من دائرة الاقتصاد السياسي، وبعد ذلك استبعد جيفونز Jevons جميع العلاقات الاجتماعية. ومن ثم تحول الاقتصاد السياسي إلى مجرد علم للأسعار، وبدلاً من الرؤية الرحبة للتقليديين، الذين أولوا اهتمامهم لمسائل التوزيع فيما بين الطبقات، حل الاهتمام بالمشاكل الجزئية للأسعار.

---

[1] أثبت توماس بيكيتى فى كتابه الصادر حديثا حول رأس المال فى القرن الواحد والعشرين أن قانون ميل معدل الربح للانخفاض لم يتحقق، بل هو افتراض نظرى لدى ماركس ولم يجد شروط تحقيقه فى تطور الرأسمالية. وسنعرض وجهة نظر بيكيتى فى نهاية هذا الفصل.

لم تنجح محاولات التصفية الكاملة للاقتصاد السياسي، ولايمكن أن تتحقق حتى من جانب الدوائر البورجوازية ذاتها، لسبب بسيط هو أن البورجوازية في النهاية محتاجة إلى معرفة صحيحة بالقوانين الاقتصادية. فهناك احتياجات عملية لفهم قضايا ملحة مثل السياسة الاقتصادية التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات، وازدياد تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية، والنقد الموجه إلى العولمة والرأسمالية الاحتكارية، وقضايا تلوث البيئة وقضايا التنمية.

ويفضل كتاب ماركس "رأس المال" تحول علم الاقتصاد السياسي فى القرن التاسع عشر من علم للبورجوازية إلى علم للبروليتاريا فى القرن العشرين. ورغم فشل التجربة الاشتراكية السوفييتية يبقى كتاب رأس المال ذو فكر موسوعى. ويمكن القول أن دراسة كتاب رأس المال فى بداية القرن الواحد والعشرين، قد تساعدنا لفهم علمى أفضل لقضايا معاصرة مثل التنمية والبيئة والعولمة، ويمكن بذلك المساهمة فى عملية وضع أساس الاقتصاد السياسي للتنمية، والاقتصاد السياسي للبيئة، والاقتصاد السياسي لحركات الاحتجاج ضد العولمة الرأسمالية.

كلمة أخيرة حول استخدام ماركس للتجريد كأداة للتحليل العلمي. ففي العلوم الاجتماعية، لا بد من تشريح العالم الملموس إلى عناصره، وتبويب هذه العناصر في أبواب، مع إبراز الفروق ودرجات الاختلاف. ولا بد أيضاً من مجموع العناصر التي يستخلصها الباحث أن يصنع صورة ذهنية للعالم يفترض دقتها ويعول عليها. غير أن الخطوة الحاسمة في التجريد هي أنه يعيد تشريح الظاهرة إلى عناصرها واستخلاص وعزل الجوهري منها، يتم تحقيق الجوهر الذي عزل وذلك بالقياس خطوة فخطوة على الواقع نفسه، بالعودة مرة أخرى إلى الحركة التاريخية الواقعية.

وهذا ما فعله ماركس فى كتاب " رأس المال" عندما صاغ نموذجاً مبسطاً للمجتمع الرأسمالي، أو "مجتمعاً نقياً" ليس فيه سوى رأسماليين من جانب وعمال من جانب آخر، وجعلهم "يتبادلون كل السلع بما فيها قوة العمل بحيث تباع وتشتري بكامل قيمتها". ولا يخفي ماركس أنه قد أقام هذا النموذج للمجتمع الرأسمالي، من أجل "غض النظر عن كل الظواهر التي تخفي عمل آليته الداخلية". والواقع أنه ابتداء من معرفة موسوعية بالرأسمالية يبحث ماركس مادة المجتمع الرأسمالي في كل تفاصيلها ويحلل الأشكال المختلفة للتطور ويكتشف علاقتها الداخلية، وعندئذ يعرض الحركة الواقعية للمجتمع الرأسمالي في جملتها. إنه بذلك يصل إلى صياغة ما يسميه " انعكاس الحياة المادية في نموذجها المثالي". ويعترف من ثم بأن نجاحه في هذا التحليل التجريدي قد يحمل على الظن بوجود "بناء فكري مسبق" يراد إثباته عن طريق التجريد.

ودراسة السلعة في " رأس المال" مثال لهذا التجريد العلمي. وماركس يدرس السلعة باعتبارها بذرة رأس المال، وباعتبار رأس المال هو التطور الأخير للسلعة. فلقد تطورت السلعة تاريخياً إلى رأس المال. لكن هذا التطور عند ماركس تطور محدد، حسي، منبثق من الواقع، وليس بناء مجرداً من الفكر.

في رأس المال يعلن ماركس أن الشكل الأول للعلاقات الرأسمالية هو شكل مبادلة السلعة. ثم يتابع هذه الدراسة في ثلاث مراحل: السلعة، ثم ظروف مبادلتها ثم النقود وتحولها إلى رأس مال. وفي المجلد الثاني من " رأس المال" يناقش رأس المال الفردي أولاً ثم رأس المال الاجتماعي. وفي الانتقال من

إعادة إنتاج رأس المال الفردي إلى إعادة إنتاج رأس المال الاجتماعي، نمر من التحليل الوحدي إلى التحليل الجمعي ومن تحليل الجزء إلى تحليل الكل. لذلك يحلل ماركس مجرى الإنتاج في مجموعة، بوصفة مركباً من عمليتي الإنتاج والتداول. ويبدأ يقدم مزيداً من الحقائق الواقعية. ومن ثم يدرس تحويل فائض القيمة إلى ربح، وإلى ربح متوسط، وإلى فائدة وإلى ريع. وتبدو الطبقات في التحليل. وفي تحليل معدل الربح في المدى الطويل، تصبح إعادة الإنتاج الموسعة محكومة بميل معدل الربح للانخفاض. وفي كل ذلك ينظر ماركس للمجتمع بوصفه منقسماً إلى طبقتين أساسيتين هما الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الإنتاج وتستحوذ على فائض القيمة، وبأيديها نقطة البدء في التداول إذ تملك رأس المال النقدي وتلعب الدور الأساسي في التبادل.

ومن كل هذا نتبين أن (تجريد) ماركس في " رأس المال" هو السبيل عنده إلى المزيد من (التحديد). إن أكبر مساهمة للمجلد الأول من " رأس المال" هي التمييز بين قوة العمل والعمل، التمييز بين السلعة واستخدام السلعة. فكيف توصل ماركس إلى هذه النتيجة ؟ إنه يدرس السلعة، أي سلعة، ويدرس قيمة مبادلتها. لكنه يتبين في النهاية أن العمل ليست له قيمة، ولا يمكن أن تكون له قيمة، لسبب بسيط هو أن العمل هو مقياس القيمة. وإذن فما الذي يبيعه العامل للرأسمالي ؟ إنه إنما يبيع قوة عمله لا عمله. وباستهلاك قوة العمل في المصنع تكون هذه السلعة الخاصة التي باعها العامل مصدراً للقيمة وفائض القيمة.

لقد كان التمييز بين العمل وقوة العمل، والتمييز بين العمل المحدد والمجسم في كل سلعة والعمل المجرد كمعيار للقيمة، هو الذي هدى ماركس إلى فائض القيمة. لهذا يعلن ماركس أنه بعد الارتقاء من الظاهرة المحددة إلى الظاهرة المجردة، يجب العودة من المجرد إلى المحدد، ومن المبسط إلى المعقد، ومن الجوهري إلى الظاهري. يجب العودة إلى مزيد من السيطرة على الواقع. فمن ظاهرة العمل الأجير توصل إلى قانون فائض القيمة. ومن هذا القانون استطاع أن يعيد تقسيم الربح والفائدة والريع باعتبارها أجزاء من ظاهرة فائض القيمة وليست ظواهر مستقلة. إن هذه القدرة على التجريد هي التي جعلت ماركس أول اقتصادي يدرس الظواهر الاقتصادية (الجمعية) ويخرج أول تحليل (جمعي) للاقتصاد الرأسمالي ويعطي أحكاماً (جمعية) عليه، هي أحكام عملية عن وجوده وصيرورته.

والشرح الذي يقدمه المجلد الأول لرأس المال يعتبر انتقالاً خطوة فخطوة من التجريد إلى مراحل من التجسيد أعلى باطراد، إلى أن يتكشف الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي. والمجلد الأول كله يعطينا صورة للرأسمالية، لأنه تحليل لعملية الإنتاج الرأسمالية في صورتها الخالصة، أي تحليل لجوهر علاقات الإنتاج الرأسمالية. في هذا التحليل، يغفل ماركس عمداً تداول رأس المال والأشكال التي يتخذها المضمون الجوهري لعلاقات الإنتاج الرأسمالية. أما في المجلد الثاني، فيقدم ماركس تداول رأس المال. ثم يقدم لنا في المجلد الثالث تحليلاً لعملية الإنتاج الرأسمالية منظوراً إليها ككل، تحليلاً تندمج فيه علمية الإنتاج وعملية التداول ومضمون العلاقات الرأسمالية وأشكالها المحددة.

المبحث الثانى

مساهمة فؤاد مرسى فى دراسة تجدد الرأسمالية وعدم انهيارها فى القرن العشرين

مقدمه:

بلغت رأسمالية المنافسة الحرة ذروتها جغرافيا وأيدولوجيا فى نهاية القرن التاسع عشر، بقيادة بريطانيا العظمى، تلك الامبراطورية الاستعمارية التى كانت لاتغرب عنها الشمس. وكانت لندن هى مركز المال فى العالم، حيث نهض بجوار الرأسمالية الصناعية الاحتكارية رأسمالية مالية. واشتعلت المنافسة والحروب لاقتسام العالم بين قوى الرأسمالية القديمة فى انجلترا وفرنسا، وقوى رأسمالية جديدة صاعدة فى ألمانيا واليابان والولايات الممتحدة، كلها تتطلع لالتهام أكبر جزء من السوق العالمية، والمستعمرات القديمة كمصدر ثرى للمواد الخام، وسوق لترويج منتجات الدول الصناعية.

ويعتبر القرن العشرين أكثر حقب التاريخ دموية، فقد اشتعلت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) بين قوى الرأسمالية العالمية لاعادة تقسيم العالم فيما بينها. وقامت أول دولة اشتراكية فى التاريخ فى أضعف حلقات النظام الرأسمالى العالمى روسيا القيصرية، خلافا لنبوءة ماركس أن تقوم الاشتراكية فى انجلترا، أكثر الدول الرأسمالية تطورا. انهزمت دول المحور، ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان العسكرية فى الحرب العالمية الثانية، وتشكل النظام العالمى ثنائى القطبية من الاتحاد السوفيتى بأيدولوجيته الاشتراكية، والولايات المتحدة بأيدولوجية الرأسمالية. وانتصرت حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات وتشكلت كتلة الدول النامية أو العالم الثالث، فى خضم الحرب الباردة والصراع الأيدولوجى بين الاشتراكية والرأسمالية. وتنتهى الحرب الباردة بصراعاتها الأيدولوجية سنة ١٩٨٩ بانهيار سور برلين، رمز الحرب الباردة، واعادة توحيد ألمانيا، وتفكك الاتحاد السوفيتى ومنظومة الدول الاشتراكية والتى تحولت الى اتباع نظام السوق الحرة والليبرالية الغربية.

لقد كان القرن العشرين مفعما بالتغيرات الكبرى فى العلم والتكنولوجيا والسياسة والاقتصاد، والتي شملت أيضا الرأسمالية. فإذا كانت قاعدة الرأسمالية قد تقلصت جغرافيا بقيام حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات، فإن الرأسمالية العالمية قد أثبتت أنها أكثر قدرة على الحياة مما كان يتصور خصومها، ولم تنهار الرأسمالية كما تنبأ ماركس فى القرن التاسع عشر. لقد تغلبت الرأسمالية على

أخطر التناقضات في اللحظة المناسبة. وهكذا أصبحت الرأسمالية المعاصرة تتميز بالاستجابة الحيوية لمقتضيات العصر، واستطاعت أن تجدد قواها الإنتاجية وأن تعيد تنظيم علاقاتها الإنتاجية حتى لا تفلت من سيطرتها، كما استطاعت أن تستعيد أكثر مستعمراتها القديمة، رغم استقلالها، أطرافا لمراكز الرأسمالية، فى ظل علاقات تبعية الدول النامية، ودول المركز الرأسمالية فى اطار منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

وقد أوجدت الرأسمالية آليات للتحكم فى ميل معدل الربح للانخفاض الذى تنبأ به ماركس، ولعل أهمها العوامل التعويضية مثل ارتفاع معدل استغلال العمل، وتخفيض قيمة الأجور، وخفض تكلفة رأس المال الثابت، والزيادة السكانية النسبية، والتجارة الخارجية، والزيادة في رأس المال بفائدة. كما تتجلى ظاهرة هيمنة القطاعات المالية وأزمتها كتجلٍ نوعي للأزمة الرأسمالية.

لعل من أهم الدراسات العلمية التى تناولت قدرة الرأسمالية على التكيف مع المتغيرات العالمية والتغلب على تناقضاتها الداخلية كتاب للمفكر والمناضل الماركسى الأستاذ الدكتور فؤاد مرسى حول "الرأسمالية تجدد نفسها".[1] ونعرض فى هذا المبحث الأفكار الرئيسية فى دراسة "الرأسمالية تجدد نفسها" فى ثلاثة مطالب: فى المطلب الأول شرح لمدى استفادة الرأسمالية لنتائج الثورة العلمية والتكنولوجية، فنشرح أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية. والمطلب الثانى يدرس عملية تدويل الانتاج ورأس المال والقدرة الرأسمالية على التكيف، حيث نتعرف على اتجاهات تدويل عملية الانتاج ورأس المال، واستخدام التخطيط الاقتصادى والتضخم كآليات للتصحيح مسار الرأسمالية والتغلب على تناقضاتها الداخلية. أما المطلب الثالث فيرصد عملية صعود الرأسمالية المالية والاقتصاد الرمزى وتفاقم الأزمة الاقتصادية للرأسمالية. فنعرض بنية وآليات عمل رأس المال النقدى والمالى، وآلية المديونية الخارجية، واعادة نشر الصناعة جنوبا والزراعة شمالا والعودة لآليات الحماية، وعوامل تفاقم الأزمات الاقتصاد الدورية.

المطلب الأول: رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية:

أولا: أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية:

إذا كان صحيحا أن الرأسمالية قد مرت على التوالي بمراحل الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية الصناعية، فالرأسمالية المالية، فإنها تمر الآن بمرحلة ما بعد الصناعة. ولا يعني ذلك أن الرأسمالية تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال، وإنما يعني أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلة أرقى من تطوير قوى الإنتاج استنادا إلى العلم والتكنولوجيا، فيما صار يُعرف باسم الثورة العلمية والتكنولوجية.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية تعتبر وريثة التقدم الذي حدث في مجال تطوير قوى الإنتاج على أيدي الرأسمالية. وهي لا تختلف في ذلك عن الثورة الصناعية الأولى فى القرن الثامن عشر التي

---

[1] أنظر: فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها. سلسلة عالم المعرفة، مارس ١٩٩٠، الكويت.

لم تحدث فجأة، بل كانت نتيجة مسار تكنولوجي طويل بدأ في أوربا الغربية منذ أواخر القرون الوسطى وتُوج في انجلترا، حيث تناول في آنٍ واحد تحسينات كبيرة في وسائل الإنتاج الزراعي على أيدي الإقطاعيين، وتحسينات أخرى في وسائل الإنتاج الحرفي على أيدي الحرفيين أنفسهم. غير أن أمور التقدم التكنولوجي الزراعي والصناعي ظلت بعيدة عن تطوير العلوم ذاتها حتى أواسط القرن التاسع عشر، ولذلك لم تحدث الثورة العلمية والتكنولوجية إلا خلال القرن العشرين عن طريق تطبيق الاكتشافات العلمية في مجال الكيمياء والذرة والإلكترون.

من هنا يتمثل جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية في مبدأ الأتوماتية Automation، ويمثل هذا المبدأ بدوره اللقاء المباشر بين العلم والإنتاج، وتهميش عمل الإنسان. أي أن الأتوماتية تعني إدماج المراحل الإنتاجية للسلعة المعينة في سلسلة متصلة على نحو آلي، ودون تدخل الإنسان فيما بين هذه المراحل، فتبدو كأنها مجرد توسع في الآلية، لكنها تتضمن أكثر من مجرد الآلية التقليدية. وكما أن الآلة البخارية هي رمز الآلة، فإن الحاسب الالكتروني هو رمز الأتوماتية. إنها آلية جديدة تقوم بأعمال الرقابة والتوجيه، وتعتمد في سلوكها على ما يسمى التغذية المرتدة، أي الخبرة المستمدة من نشاطها السابق.

ثانيا: النتائج الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية:

إن الثورة العلمية والتكنولوجية تتمثل في تلك المتغيرات الثورية التي تحققت في ثلاث مجالات أساسية، هي التي تعيد الآن تشكيل وجه الحياة في كل أرجاء العالم الرأسمالي. وهذه المجالات هي:

١. **ثورة تكنولوجيا المعلومات:** نظرا لحقيقة أن المعرفة الإنسانية تتضاعف كل ثمانية إلى عشرة أعوام، فإن هذه الظاهرة قد قادت إلى أهمية التشغيل الذاتي، أهمية الأتوماتية في معالجة المعلومات. ومن هنا تم الاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات، فظهرت تكنولوجيا المعلومات Information Technology.

٢. **ثورة التكنولوجيا الحيوية:** تُقدم التكنولوجيا الحيوية Bio-Technology على إعادة هيكلة الجينات، أي حاملات الصفات الوراثية في الكائن الحي، ولهذا تسمى تكنولوجيا الهندسة الوراثية. وهي مجال يفتح آفاقا سحرية أمام البشرية في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني.

٣. **ثورة تكنولوجيا المواد الجديدة:** هي الثورة الكيماوية والبتروكيماوية، حيث يتم استخراج المواد الجديدة New Materials بلا حدود بدلا من المواد الطبيعية الناضبة أو المحدودة.

ان الثورة العلمية والتكنولوجية تتطور حاليا في اتجاهات عديدة، وهي تخلق صناعة توليد طاقة جديدة ومواد أولية جديدة وتكنولوجيا جديدة. ولعل أهم النتائج الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية، إن التغيرات الاقتصادية المترتبة على الثورة التكنولوجية جذرية وبعيدة المدى، بل إنها لم تعط حتى الآن كل نتائجها. وهي تبشر أو تنذر بإعادة هيكلة كل من: الاقتصاد القومي من خلال تغيير الهيكل الصناعي، وتغيير هيكل قوة العمل، وتغيير هيكل الموارد. والاقتصاد الدولي من خلال تدويل العلم والتكنولوجيا في إطار المنافسة الدولية، وعجز النمط الحالي للتجارة الدولية، والتدويل المضطرد للاقتصاد الدولي، وازدياد تبعية البلدان النامية، حيث صارت قوانين السوق تعمل بصورة مشوهة عن ذي قبل.

ثالثا: النتائج الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية:

مع تغير القوى المنتجة يجب أن تتغير العلاقات الاجتماعية. ومن شأن الثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها ثورة مكثفة في القوى الإنتاجية أن تحدث تغييرات كبيرة وكيفية وجذرية في أنماط الحياة الاجتماعية بأسرها. ولعل من سمات الرأسمالية المعاصرة انتهاء ارتباط الإنتاج الصناعي بالتوظيف الصناعي، وهو يعني بذلك انفصال الإنتاج عن العمل. ففي عصرنا هذا يتم التحول من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن مضاعفة إنتاجية العمل بفضل التقدم التكنولوجي الراهن كان من شأنها التحول من الصناعة إلى الخدمات، مع أن هذه الخدمات ما زالت تعمل في إطار الصناعة، ويحدث ذلك وفرا في استخدام العمل. أي أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد اقترنت بتحولات ضخمة في تركيب الطبقة العاملة. ولا يقتصر التغيير على ذلك، بل يمتد ليشمل طبيعة عملها أيضا، ومن ثم تتغير عقليتها المهنية والاجتماعية. والخلاصة هي أن الطبقة العاملة لا تختفي، وإنما يتغير تركيبها وتتعقد بنيتها وتتطور طبيعة عملها وتتحول عقليتها، الأمر الذي يعني أن التكنولوجيا الجديدة ليست محايدة، وأن قضية الأخذ بها لا ينبغي أن تُبحث بمعزل عن عواقبها الاجتماعية.

المطلب الثاني: تدويل الانتاج ورأس المال والقدرة على التكيف:

لم تعد الحدود القومية كافية في عصرنا لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو القوى الإنتاجية نموا مضطردا، ولم يعد في الوسع تنمية هذه القوى ولا إدارتها إلا في إطار أوسع هو إطار دولي، وذلك لأن الثورة العلمية والتكنولوجية قد قامت بإعادة هيكلة القوى الإنتاجية وتجديدها على مستوى عالمي.

أولا: اتجاهات تدويل الانتاج ورأس المال:

أما اتجاهات تدويل الإنتاج ورأس المال فى الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فقد شهدت نموا سريعا في التجارة الدولية. وعند البحث في أسباب هذا النمو نجد أن ثمة سببا جوهريا يوجد في الخلفية هي تلك الثورة العلمية والتكنولوجية التي أدت إلى تعميق التخصص والتركز وخصوصا في الدول الصناعية المتقدمة. ثم يأتي السبب الجوهري الثاني لنمو التجارة الدولية وهو إقدام العديد من الدول الصناعية، وأحيانا النامية، على تخفيض مثير وممتد في التعريفات الجمركية عملا بسياسات تحرير التبادل ورفع الحواجز في وجه الواردات والانفتاح على الخارج في بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان بعد أن تخلت عن سياسات التنمية ذات التوجه الداخلي التي كانت تسعى لإحلا ل الواردات Import Substitution. ومع تدويل التجارة الخارجية، وخصوصا منذ بداية السبعينات زادت قوة الاتجاه إلى تدويل رأس المال. وينبغي تبين أن الاتجاه إلى تدويل رأس المال يتم في مجالين: أولهما الاستثمار الأجنبي غير المباشر Foreign Direct Investment (FDI)، أي حركة رأس المال للتصدير، وثانيهما حركة رأس المال للتمويل والإقراض.

أما أشكال تدويل الإنتاج ورأس المال، فان الاقتصاد الرأسمالي العالمي يعيد تنظيم نفسه في صورة نظام صناعي مالي جديد، وحدته الأساسية وأداته التنظيمية هي الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations. وإلى جانب ذلك تتخذ ظاهرة التدويل صورة أخرى هي التكتل أو التكامل الدولي International Integration. والتكامل الاقتصادي ليس فقط شكل من أشكال

التعاون الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، وإنما هو الاستجابة المباشرة لظاهرة التدويل المضطرد للقوى الإنتاجية في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية. إذا كان التكامل الدولي يتخذ في العادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل وتدويله، فإن المشروع المتخطي للقوميات هو الذي يتولى في العادة تدويل الإنتاج ورأس المال ليتناسب مع تدويل التبادل، بل أصبح الاتجاه نحو التكامل الدولي يجري في الواقع من خلال المشروعات متعددة الجنسيات، وازداد بذلك الطابع الاحتكاري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهذه المشروعات الاحتكارية العملاقة هي الأداة الرئيسية في تدويل الإنتاج ورأس المال، حيث أنها تتمتع بقوة اقتصادية تتخطى الحدود القومية. ومن هنا تجري محاولة توحيد السوق العالمية في حركة عالمية للسلع ورأس المال والتكنولوجيا.

ان ظاهرة التدويل المضطرد للإنتاج ورأس المال، حدثت بسبب تقسيم العمل الاجتماعي دوليا، International Division of Labor وأصبح عمل الناس أوفر إنتاجية، لكنهم صاروا أشد ارتباطا بعضهم ببعض. وهكذا كان تقسيم العمل الاجتماعي هو الشرط الأول لظهور الإنتاج السلعي، أي الإنتاج المتجه نحو التبادل. وبتطوير الجانب الفني من تقسيم العمل الاجتماعي، خصوصا في ظل الصناعة الآلية، أصبحت الأسواق المحلية أضيق من أن تفي باحتياجات تنمية الإنتاج، فكان لابد من إدخال السوق الخارجية في الحساب. وبذلك تتشكل الآن رأسمالية متخطية للقوميات صارت تتصدى للإنتاج ولإعادة الإنتاج على مستوى دولي. ومعنى التدويل أن دورة الإنتاج وإعادة الإنتاج Reproduction صارت تجري على صعيد دولي وليس على الصعيد القومي، وأنها صارت تنتقل باطراد من الصعيد القومي إلى الصعيد الدولي.

وتتميز الرأسمالية المعاصرة بقدرتها على التكيف، أى إدراكها لموضوعية القوانين الاقتصادية للرأسمالية التى اكتشفها ماركس، وأخذ فعلها في الحسبان. ومن ثم اكتسبت هذه الرأسمالية قدرة على البقاء. إن البلدان الرأسمالية المتقدمة قامت بإعادة النظر في أساليب إدارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي على المستويين الدولي والمحلي، بحيث تشكلت آليات من نوعين: نوع يطبق على الصعيد الدولي وآخر على الصعيد المحلي، وهدفهما تصحيح أسلوب عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي. وهكذا اكتسبت قدرة على التعايش مع التناقضات وتطويعها والتحكم فيها. إن قدرة البلدان الصناعية المتقدمة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في العالم، والتغلب على العديد من الآثار السلبية لعمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي لا تعني قدرتها على التخلص نهائيا من الأزمة الاقتصادية الممتدة والتي تتفجر كل حين. لكنها تنقل أعباء تلك الأزمة إلى البلدان النامية بصفة خاصة.

ثانيا: التخطيط والتضخم كآليات للتصحيح

(أ): التخطيط كآلية للتصحيح:

بعد الحرب العالمية الثانية سادت آراء جون مينارد كينز J. M. Keynes لعلاج أزمة البطالة فى الدول الرأسمالية بتنشيط الطلب الكلى الفعال وأن تتصدى الدولة لإدارة الاقتصاد القومي بدرجة أو بأخرى. وبالاستناد إلى قطاع تملكته الدولة نتيجة تأميمات جرت قبل الحرب وبعدها. ومن ثم تطلعت الدولة إلى الأخذ بقدر من التخطيط، خصوصا في ظروف الخشية من تأثير التقلبات الدورة الاقتصادية من رواج وكساد. هنالك ظهرت البرمجة الرأسمالية وهي محاولات للتخطيط على المستوى القومي. وفي

الوقت نفسه، كانت الاحتكارات التقليدية تخلي مكانها للكيانات الاحتكارية الجديدة المتعددة الجنسيات، والتي صارت تعمل على نطاق العالم كله، ومن ثم عمدت إلى تبني أسلوب للتخطيط على مستوى المشروع. لقد أصبحت الرأسمالية هي التي تمارس التخطيط ونجحت فى تبنى بعض عناصره.

(أ): التضخم كآلية للتصحيح:

التضخم تحول في السبعينيات من القرن العشرين من خلل طارئ يصيب الاقتصاد الرأسمالي في أوقات معينة يختل فيها التوازن بين التدفقات العينية المحدودة والتدفقات النقدية غير المحدودة إلى آلية أساسية من آليات تصحيح عمل الاقتصاد الرأسمالي، وأصبح آلية لتصحيح ميل معدل الربح للانخفاض. ونظرا للتدويل المضطرد للإنتاج ورأس المال أصبح يتم نقله على المستوى العالمي من دولة إلى دولة، ومن مجموع الدول الرأسمالية إلى مجموع الدول النامية. وتشكلت بذلك آلية للتصحيح تتمثل في مجموع السياسات التي ترمي إلى خلق ونشر الضغوط التضخمية من جانب ومقاومة الضغوط الانكماشية من جانب آخر. وكان معنى استمرار التضخم في ظل الركود أن التضخم صار آلية لتصحيح حركة الأسعار من أجل الاحتفاظ بارتفاع معدل الأرباح، ومن ثم اكتسب التضخم طابعين جديدين، إذ صار سياسة مقصودة وغدا سياسة عالمية. هكذا يمكن القول إنه مع نشأة وسطوة الاحتكارات منذ بداية القرن حدثت تغيرات كبيرة في آلية تكوين الأسعار. ولقد ثبت أنه كلما زادت درجة الاحتكار تطور الاتجاه نحو التنظيم الاحتكاري للأسعار، وزاد استقرارها النسبي. وبالتالي انطوت الرأسمالية الاحتكارية على عوامل رفع الأسعار بل استعدادها لخلق ونشر الضغوط التضخمية، وإنما ظل ذلك الاتجاه يجري على أرضية آليات السوق نفسها.

المطلب الثالث: صعود الاقتصاد الرمزى وتفاقم الأزمة الاقتصادية:

أولا: هيكلة آليات النقد والمال:

إننا نعيش في ظل هيمنة الرأسمالية المالية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو ما يسمى أحيانا صعود الرأسمالية المالية. ومعروف أن هذه الرأسمالية المالية قد أخذت في الظهور منذ نهاية القرن الماضي مع انتقال الرأسمالية من أوضاع المنافسة الحرة Free Competition إلى أوضاع المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition. ومع تركيز رأس المال وتزايد نشاط المصارف وتقديمها الائتمان الكبير لكبار الرأسماليين أمكن لقلة قليلة العدد من الاحتكاريين أن تُخضع لإشرافها مجموع العمليات التجارية والصناعية في المجتمع، وصارت تجد في العمليات المصرفية الإمكانية للتعرف بدقة على حالة الأعمال لدى كل رأسمالي على حدة، ثم للإشراف عليهم والتأثير فيهم. وفي النهاية اكتسبت القدرة على تقرير مصائرهم. هكذا نشأت الصلة الوثيقة بين المعارف والصناعة. وتطورت العمليات لتكون النتيجة هي خضوع الرأسمالي الصناعي للمصرف والارتباط الشخصي بين المصارف والمشروعات الصناعية والتجارية. واندمج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ليشكلا ما نسميه رأس المال المالي Das Finanzkapital.[1]

---

[1] تعتبر دراسة الاقتصادى الألمانى هيلفردنج Hilferding من أهم البحوث التى حللت نشأة وتطور رأس المال المالى ونشر كتابه Das Finanzkapital الذى يعتبره البعض امتداد لكتاب ماركس رأس المال Das Kapital

بنشأة رأس المال المالي في نهاية القرن التاسع عشر بدأت معالم الاقتصاد الرمزي في الظهور، فبدأت في الظهور تلك الرأسمالية غير المرتبطة بالإنتاج، أي تلك الرأسمالية ذات الطبيعة الطفيلية. فقد بدأ في التكوين رأسمال اسمي يتمثل في الأوراق المالية لا في الإنتاج، ويجني الريع لا الربح. ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات. ومعنى ذلك في الحقيقة أن حركة رؤوس الأموال لم تعد مرتبطة عضويا بحركة السلع والخدمات. وصارت حركة رؤوس الأموال المستقلة تشكل دورتها المستقلة، بل تشكل اقتصادها المستقل. لقد أصبح النظام المصرفي الدولي الجديد هو ملتقى كل المشروعات المالية الضخمة. وكان في السبعينيات هو النظام الوحيد القادر على استيعاب وإعادة تدوير الفوائض النفطية وإطلاق عملية إقراض الدول النامية. ونجح بذلك في تحويل السيولة الدولية إلى عملية خاصة غير حكومية، وتحويل التمويل الدولي للبلدان النامية إلى عملية خاصة غير حكومية. ومع التراجع المضطرد في دور المنظمات الرسمية الدولية، فإن النظام النقدي الدولي أصبح الآن نظاما خاصا يتولاه رأس المال الخاص المتخطي للقوميات.

إن أخطر ما يجري من عملية إعادة هيكلة أسواق رأس المال هو ما يمس آلياتها، إذ يتم التحول الآن من عقلية المصارف التجارية المشكلة على أساس مخاطر الائتمان فقط إلى عقلية مصارف الاستثمار المشكلة على أساس مخاطر السوق. وتصبح الآليات الأساسية هي آلية القرض أو الدين. ويتم التحول من القرض للإنتاج إلى القرض للقرض أو لمزيد من القروض. وتلعب تقلبات وتغييرات أسعار الفائدة والصرف دورا بالغ الفاعلية. وتبرز المضاربة بوصفها نشاطا جوهريا لرأس المال لا يتحرك بهدف التصحيح كما كانت البداية الأولى للمضاربة، وإنما بهدف الكسب والمزيد من الكسب لرأس المال.

ان رأس المال الذي يتوسع داخليا وخارجيا يتولى إعادة النظر في الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون وإعادة توزيعه بين الأجزاء المختلفة لرأس المال. خاصة مع انفجار ثورة مالية تدفعها خطوات متقدمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology (ICT). وإذ أصبحت الأسواق المالية دولية تماما وكونية صارت سوقا واحدة بعيدة عن أي رقابة قومية. ولقد نمت هذه السوق خلال القرن التاسع عشر حيث صارت المدفوعات الدولية المتعلقة بالمعاملات المالية تتغلب على تلك المدفوعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية. ولقد صارت سوقا دوليا تتداول نوعا جديدا من رأس المال هو رأس المال الدولي. وهو رأسمال بالغ القوة والعنف والذكاء شعاره الأساسي أن الديون محرك للنمو الاقتصادي، وأن النقود تلد نقود.

ثانيا: آلية المديونية الخارجية:

يظن البعض أن مشكلة الديون الخارجية للدول النامية إنما تعبر عن عجز كثير من هذه الدول عن مواجهة تفاقم مشاكل موازين مدفوعاتها. لكن يجب البحث فيما وراء ذلك العجز عن أسبابه الكامنة في آلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، وهي آلية يجري في ظلها انتقال دائم للموارد الاقتصادية من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية. ولهذا فإن عجز ميزان المدفوعات إنما

يعبر عندئذ عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي الذي يعتمد على تصدير خامات واستيراد آلات وسلع رأسمالية ووسيطة لازمة للإنتاج، بل سلع استهلاكية عديدة. ولابد من أن يعاني بالتالي من تدهور شروط التبادل نتيجة انخفاض أسعار صادرات الخامات وارتفاع أسعار الواردات الصناعية. هكذا تحولت ظاهرة المديونية الخارجية المتصاعدة إلى أداة من أدوات تكيف الرأسمالية المعاصرة: أداة لضمان وإعادة تدوير الفوائض النفطية وأداة لتمويل واردات البلدان النامية من الدول الصناعية. تحولت إلى آلية من آليات الاقتصاد الرمزي تتلخص في إدارة خدمة الفائدة وأصل الدين، وتتركز بصفة خاصة على الاستمرار في دفع الفائدة، وبالتالي الحفاظ على الأوضاع المربحة للقروض، ومن هنا عمليات إعادة الجدولة.

وحلت المصارف الدولية محل صندوق النقد الدولي في وضع الشروط على الإقراض الدولي للبلدان النامية، وتحولت إلى مديرين عالميين للأسواق المالية ومنسقين للسياسات الاقتصادية للدول. وعند التلزوم فإنها تستدعي صندوق النقد الدولي ليفرض على المدين المشاكس شروط لخدمة الدين. وعلى الرغم من ضآلة الموارد التي يضعها الصندوق تحت تصرف الدول المدينة، فقد تضاعفت أهمية صندوق النقد الدولي في النظام الدولي للائتمان، فإنه يتولى الإدارة العليا للديون ويضمن استمرار وظيفتها الأساسية: أن تكون مصدرا مستمرا لدفع الفوائد.

<u>ثالثا: اعادة نشر الصناعة جنوبا والزراعة شمالا والعودة لآليات الحماية:</u>

<u>(أ): انتقال توطين الصناعة جنوبا الى الدول النامية:</u>

يبرز في السنوات الأخيرة نمط معدل للتقسيم الدولي للعمل يتلخص في انتقال الصناعة جنوبا وانفراد الشمال بعصر ما بعد الصناعة، إنه نمط يطرح على البلدان النامية أن تواجه عملية التنمية بصيغة أخرى هي الانتقال من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية. وبالتالي فإنه يحتفظ للبلدان النامية بدورها الأصيل كمورد للخامات الطبيعية الرخيصة نسبيا، ولكنه يمنحها دورا جديدا هو دور المورد الثانوي للمنتجات الصناعية.

ان الصناعات الملوثة للبيئة يجرى توطينها فى الدول النامية حديثة التصنيع، حيث تتمتع بالميزة النسبية في إنتاجها، وتتمثل هذه الميزة بالدرجة الأولى في وفرة العمل الرخيص. ولهذا يتم النقل بدلا من اتخاذ إجراءات الحماية ضدها، وهو ما يلتقي مع طموحات بعض البلدان النامية الراغبة في التصنيع إما لإحلال الواردات Import Substitution، وإما لتشجيع الصادرات Export Promotion. ولقد رأى بعض البلدان الأسيوية الأكثر تقدما في الصناعة أن إعادة تشكيل هيكل الصناعة صار أمر ا ضروريا لا لبلوغ قدر أدنى من الكفاءة الإنتاجية، ولكن للرد على احتمالات أخرى مثل ارتفاع تكلفة العمالة وازدياد الحماية في أسواق التصدير وتعاظم المنافسة فيما بينها. وبالتالي فإن نقل الصناعة جنوبا يوفق بين اتجاه الصناعة غير الحيوية للنزوح من الشمال وطموحات البلدان النامية للتصنيع والجمع بين مزايا إحلال الواردات وتنمية الصادرات معا. ولكن المشكلة تكمن في أن نقل الصناعة يتم سواء من جانب رأس المال الدولي أو رأس المال المحلي على أساس التخلي مقدما عن السوق المحلية. فالتصنيع الجاري يهمل منذ البداية السوق المحلية من جانبيها: من جانب العرض أي الإنتاج، حيث لا يهتم بتحقيق أي تشابك صناعي أو خلفي مع الاقتصاد المحلي، ومن

جانب الطلب أي الاستهلاك، إذ لا يأخذ في الاعتبار الطلب المحلي، وعندما يضعه في الاعتبار فإنه ينظر إليه نظرة قاصرة، إنه ينظر عندئذ إلى الطلب الفعلي مغفلا الطلب الإجمالي مستقبلا.

(ب): إعادة نشر الزراعة شمالا في الدول المتقدمة:

ان إعادة نشر الزراعة شمالا كأحد سمات النمط الجديد للتقسيم الدولي للعمل يؤكد أن دور الزراعة كمصدر للخامات لم يتدهور على الرغم من تراجع نصيبها من التجارة الدولية، وبالرغم من بروز دور البلدان الصناعية في تصدير الخامات عدا الوقود. أما الزراعة كمصدر للمواد الغذائية فتجري إعادة هيكلتها على المستوى العالمي، بحيث نشهد حاليا تحولا في إنتاجها من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. والواقع أن أزمة الزراعة في البلدان النامية بما تنطوي عليه من استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية إنما تبدو في الواقع كاتجاه متزايد في هذه البلدان لإعادة هيكلة نظامها الإنتاجي الزراعي طبقا لاستراتيجية البلدان الصناعية المتقدمة. وتكتمل بذلك عملية إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي في العالم الرأسمالي على أساس احتكار إنتاج المواد الزراعية والغذائية الأساسية من جانب البلدان الصناعية، وتحويل الزراعة في البلدان النامية إلى زراعة معتمدة على كثافة استخدام التكنولوجيا ورأس المال. ولاشك في أن الإنتاج الزراعي سوف يزيد بصورة مطلقة، غير أن أزمة الغذاء لن تُحل، وواردات سوف تتزايد، وكذلك واردات التكنولوجيا والسلع الصناعية. وستظل البلدان النامية تعاني من جراء التبادل غير المتكافئ الناشئ عن النظام العالمي للأسعار النسبية.

(ج): العودة إلى اتباع سياسة الحماية:

تتصاعد الحملة من أجل الحماية Protectionism مستعينة بدعاوى شتى مثل ضرورة الرد على الممارسات التجارية غير العادلة، ومواجهة الأزمة الاقتصادية، وضعف الانتعاش وهشاشته عندما يحل، ومعدلات البطالة المرتفعة، وتفاوت أسعار الصرف، والجمود الهيكلي المتمثل في العجز التجاري الخيالي لدى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي. لاشك في أن المبدأ الجوهري لنظام التجارة الدولية هو مبدأ الدولة الأولى Favorite State بالرعاية غير المشروطة، وبمقتضاه فإن المزايا التجارية التي يُتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين تمتد لجميع الأطراف المتعاقدة الأخرى. ولما كانت البلدان النامية لم تشارك في صياغة اتفاقية الجات GATT التي لم تغلب عليها اعتبارات التنمية، فقد جرت محاولات عديدة لتمكين الدول النامية من استخلاص مزايا من نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف. وهكذا تراجعت معدلات نمو التجارة الدولية للبلدان النامية نتيجة سياسات الحماية المتشددة للدول الصناعية. لكن هذه السياسات تعمل أيضا فيما بين هذه الدول بضراوة مماثلة، وتعددت بذلك صور الحماية المطبقة. وهكذا أفضت الحماية المتزايدة إلى عزل جزء كبير ومتزايد من التجارة الدولية عن قوى السوق العالمية بما في ذلك أسعار الصرف، وذلك باستخدام أدوات تتضمن الرسوم والحصص والدعم والإعانات المخصصة لتعويض الفروق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

رابعا: تفاقم الأزمات الدورية: طبيعة الأزمة ودور القطاع العسكري:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ودورة الأعمال تكتسب سمات جديدة. فبالطبع ليست الرأسمالية في حمى من الأزمات، لأن القوى العضوية التي تعتبر مصدرا للتطور الدوري، أي لتعاقب فترات الانتعاش والركود في الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي، ما زالت قائمة. غير أن الرأسمالية تتمتع

الآن بمقدرة كبرى على مواجهة أزماتها الدورية، إذ تتسم الأزمات الأخيرة بهاتين السمتين البارزتين وهما: أنها أزمات أقل حدة، وأنها أقصر أمدا مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية. لكنها صارت أكثر عمقا.

(أ): طبيعة الأزمة الدورية المعاصرة:

ان الأزمة الدورية المعاصرة هي أزمة حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويكشف الاقتصاد الرأسمالي عن دورتين: أحداهما عادية هي دورة الإنتاج، والأخرى غير عادية هي دورة الأعمال. ولأن الإنتاج الرأسمالي إنما يتم تصريفه في السوق، وهو بالتالي معد لمشترٍ غير معروف مقدما، فإنه يهتدي بالربح. وتلعب الأسعار من ثم دورها كمنظم للسوق وللإنتاج، ولكنها منظم لا يكفي. ولذلك يجري الإنتاج في العادة بغض النظر عن حدود السوق، ومن هنا يقع الاختلال بطريقة تلقائية في حركة الأعمال، وتفضي دورة الإنتاج بالضرورة إلى دورة الأعمال.

وهكذا فإن دورة الأعمال هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين، وتنطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد، معبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي.

كما أن الأزمة الدورية المعاصرة تكشف عن طبيعة مركبة، فلقد تشابكت منذ السبعينات مع بروز عدد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة الطاقة والخامات، وأزمة المديونية الخارجية، ومثل أزمة الغذاء، وأزمة البيئة، وكلها أزمات هيكلية، استغرقت وقتا طويلا حتى الآن من غير أن تصل إلى نهايته، إن كان لها نهاية منظورة. ومن ثم ازدادت الأزمة الدورية تعقيدا، وبات الخروج منها أصعب كثيرا من ذي قبل. وتنعكس الأزمات الهيكلية بصفة خاصة في صورة بطالة هيكلية، وعجز هيكلي في الموازنات العامة، وميل إلى التضخم مع الركود. ولعل الظاهرة البارزة الآن هي تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية التي يبحث رأس المال الدولي عن مخرج منها من خلال ترشيد الإنتاج على أساس منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن ثم تشابكت الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمة الهيكلية طويلة الأمد والركود في الفروع القاعدية للاقتصاد الرأسمالي.

ومن المعتقد أن أزمة الطاقة هي التي فجرت ظاهرة الأزمات الهيكلية على المستوى العالمي. وهكذا يصعب القول إننا نواجه مجرد أزمة إفراط إنتاج دورية، وإنما هي أزمة هيكلية لا تكفي أي تصحيحات تجري على هيكل الناتج للخروج منها، وإنما لابد من تحول جذري في هياكل التكنولوجيا والعمل. هذا بالإضافة لكونها أزمة هيكلية عالمية، شملت وتشمل العالم الرأسمالي كله، أما العالم الاشتراكي فإن الدعم القوي الذي تمارسه الدولة قد ظل حتى السنوات الأخيرة التي سبقت انهيار الاشتراكية يخفي مظاهر الأزمة.

(ب): القطاع العسكري ودورة الأعمال:

ان القطاع العسكري من الاقتصاد الرأسمالي تتجمع فيه كل ظواهر الرأسمالية المعاصرة مجسمة، فهو مركز تطوير واستخدام أحدث نتائج التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو تجسيد حي للتدويل المضطرد للإنتاج ورأس المال وهيمنة الرأسمالية المالية، وهو مثال نموذجي للقدرة على التكيف

وتصحيح عمل قوى السوق، ومن هنا فهو مهيأ ليكون محركا للنمو الاقتصادي وخصوصا في أوقات الأزمة. وهكذا فإن القطاع العسكري الحديث هو أرقى قطاعات الرأسمالية المعاصرة التي تربط عضويا بين الاحتكارات والدولة، بل يمكن اعتباره احتكارا قائما بذاته يضاف إلى الاحتكارات الكبرى. فقد أصبح الإنفاق العسكري عنصرا أساسيا في تشكيل وتطوير الاقتصاد القومي سواء بعقود توريد السلاح أو اعتمادات البحث والتطوير.

خاتمة:

ان رأسمالية ما بعد الصناعة تطرح رؤية جديدة محددة للمستقبل، فنحن في الواقع بصدد رأسمالية عصرية لا تتعرض للركود المطلق وإن تعرضت بالطبيعة لدورة الركود النسبي. فهي بفضل إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية التي فجرتها وطورتها، وبفضل التدويل واسع النطاق للحياة الاقتصادية العصرية في كل بلد على حدة قد استطاعت في الواقع أن تجدد قواها المنتجة. وصارت من ثم أقدر على التكيف مع الأوضاع الجديدة في عصرها، الأمر الذي يتيح لها حتى الآن إمكانات النمو الاقتصادي ويمكنها من الاحتفاظ على مواقعها الاستراتيجية، بل يمنحها قدرة على استعادة ما فقدته بطرائق مستحدثة.

المبحث الثالث
مساهمة توماس بيكتى في تحليل ونقد رأس المال في القرن الحادى والعشرين

مقدمة:

في تحليل اقتصادى وإحصائي شامل على أساس بيانات ودراسات لنحو ثلاثمائة سنه قدم أستاذ الاقتصاد الفرنسي توماس بيكتي Thomas Piketty فى كتابه "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" Capital in the Twenty-First Century دراسة اقتصادية رصينة.[1] وأثبت أن عائد عنصرى رأس المال والتنظيم (الفوائد والأرباح) أكبر وأعلى من عائد عنصر العمل (الأجور والمرتبات). ومعنى ذلك أن حصيلة النمو الاقتصادي تتوزع بصورة غير متكافئة بين عائد عنصر العمل وبين ما يذهب إلى أيدي الأغنياء في مختلف بلدان العالم. وبمرور الوقت، سوف ينمو رأس مال الأغنياء أكثر من باقى عناصر الانتاج، وسوف يرى كبار الأغنياء وورثتهم رأسمالهم يزيد بإستمرار، وبمعدل أعلي بكثير من باقى مكونات الثروة فى المجتمع. وهذا يرجع إلى واقع جديد مؤداه أن أداء ونمو الرأسمالية المالية، أو الاقتصاد المالى، أكبر بكثير من نمو الرأسمالية الإنتاجية، أى الاقتصاد الحقيقى، وهذا مافجر الأزمة المالية فى الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٨، وتحولت الى أزمة اقتصادية عالمية.

يعتبر كتاب بيكتي امتداد لتيار يتحدى مقولات أن التفاوت فى توزيع الثروات ظاهرة طبيعية ستحلها الرأسمالية من تلقاء نفسها، بعد أن صار واقع التفاوت وعدم المساواة يتفاقم بشكل عنيف يوما بعد يوم، مما بدأ ينعكس اقتصاديا وسياسيا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. فقد فرضت سيطرة نسبة الواحد في المائة الأغنى عالميا على مفاتيح الديمقراطية التمثيلية التساؤلات عن مصير هذا النموذج في الديمقراطية ومصداقيته، حتى يمكن استنتاج أن الولايات المتحدة لم تعد ديمقراطية.

---

[1] توماس بيكتى Thomas piketty أستاذ اقتصاد فرنسى حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد برسالة عن اعادة توزيع الدخل، وله عدة مؤلفات حول التفاوت فى توزيع الدخل والثروة، والسياسة الضريبية. فى الخامس من سبتمبر ٢٠١٣ صدر له عن دار النشر الفرنسية الشهيرة «دار سوى» كتاب ضمن سلسلة تحمل اسم «كتب العالم الجديد»، وعنوانه «رأس المال فى القرن الواحد والعشرين». ويتناول تحليل اللامساواه الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر ولمدة ثلاثة قرون متبعا المنهج الاقتصادى والتاريخى المقارن، وتحليل بيانات احصائية حول توزيع الدخل والثروة. واستنتج أن هوة توزيع الثروة التى قد بدأت فى التقلص أعقاب الحرب العالمية، قد ضاقت فى الخمسينيات بمقدار النصف، ثم تغيرت وتيرتها لتعاود الاتساع ولدرجة خطيرة منذ ثمانينيات القرن العشرين.

يدرس بيكتى تطور توزيع الدخل والثروة فى البلدان الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر وعلى مدى ثلاثة قرون، حيث توفرت لديه دراسات اقتصادية واحصاءات رسمية موثقة، وأثبت أنه حدث تقليل لفجوة توزيع الدخل والثروة بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى نهاية السبعينيات، فيما يسمى الثلاثين سنة الذهبية، ولكن بعد ذلك اتسعت الهوة بحيث يصعب السيطرة على التفاوت الشديد فى الدخل والثروة فى الولايات المتحدة، مما يهدد أسس الديموقراطية والليبرالية.[1]

وتتكون دراسة بيكتى من ستة عشر فصلا موزعة على أربعة أجزاء: فى الجزء الأول يستعرض مفاهيم الدخل والناتج ورأس المال، وفى الجزء الثانى يحلل القوى المحركة لنسبة رأس المال/الدخل فى الدول الأوربية منذ القرن الثامن عشر وعلى مدى ثلاثة قرون. وفى الجزء الرابع تحليل لهيكل المساواه فى كبريات الدول الرأسمالية وفى العالم، ويتناول فى الجزء الرابع ضبط رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، حيث يقترح اعادة النظر فى الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة، وفرض ضريبة عالمية على رأس المال.

المطلب الأول: تحليل ظاهرة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة:

قدم بيكتى دراسة نقدية للنظريات الرأسمالية الحديثة المهتمة بتوزيع الدخل والثروة، خاصة نظرية النمو الاقتصادى التى ترتبط بتوزيع الدخل والثروة، مثل نظرية كوزنيتس Kuznets، والفكرة الأساسية أن تفاوت الدخل والثروة فى الرأسمالية ليست مصادفة ولكن ضرورية لتطور الرأسمالية، وأن تقليص هوة تفاوت الدخل والثروة لاتتحقق الا بتقييد نمو الرأسمالية، وذلك حتى لاتنهار أسس الديموقراطية.

أولا: قياس اللامساواة في توزيع الدخل والثروة:

يستخدم بيكتى عدة معادلات لقياس اللامساواة في توزيع الدخل والثروة:

(أ): نصيب رأس المال من الدخل القومى:

المعادلة التالية: $A = r \times B$ تعنى أن نصيب رأس المال من الدخل القومى يساوى حاصل ضرب العائد على رأس المال، نسبة رأس المال/الدخل ٠. والمعادلة : $B = s/g$ تعنى نسبة رأس المال الى الدخل، وهى تساوى فى المدى الطويل معدل الادخار مقسوما على معدل النمو.

نسبة رأس المال الى العمل على المدى الطويل فى الدخل القومى كانت مستقرة نسبيا، تقريبا بنسبة ثلثان للعمل وثلث لرأس المال. فى الفترة ١٩١٧-١٩٤٥ حدثت صدمات مؤثرة لعل أهمها قيام حربين عالميتين، والكساد العالمى الكبير فى الثلاثينيات فقللت من نصيب رأس المال من الدخل.

---

[1] أثارت هذه النتائج أعصاب الليبرالية الجديدة فى أمريكا وهوجم بيكتى وجرى اتهامه بأنه ماركس الجديد، فرد متخايلا أنه لم يقرأ كتاب رأس المال لماركس، وأنه اقتصادى ليبرالى. والمعروف عن بيكتى أنه نشأ فى أسرة فقيرة فى أحد ضواحى باريس وأنجز رسالة الدكتوراه فى جامعات أمريكية عن توزيع الثروة. وعمل بالتدريس فى أمريكا ثم عاد إلى فرنسا أستاذا وباحثا، ويعتبر واحدا من أهم منظرى عالم اقتصاد فى فرنسا.

منذ خمسينيات القرن العشرين زاد نصيب رأس المال من الدخل فقد تسارع مع قدم ريجان للحكم فى أمر يكا سنة ١٩٧٩ وقبل ذلك تاتشر فى بريطانيا سنة ١٩٧٧، وانهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية سنة ١٩٨٩ متبوعا بتأثير قى للعولمة فى الاقتصاد العالمى.

الدخل القومى = الناتج المحلى + صافى الدخل من الخارج.

الدخل العالمى = الناتج العالمى.

الدخل القومى = دخل رأس المال + دخل العمل.

(ب): تعريف رأس المال والثروة:

يعرف رأس المال بأنه المجموع الكلى للأصول غير البشرية التى يمكن تملكها وتبادلها فى اقتصد ما. ويشمل رأس المال كل أشكال الملكية الحقيقية بما فيها العقارات السكنية ورأس المال المالى والمهنى للشركات والمصانع والبنية الأساسية والآلات وبراءات الاختراع.

وكلمة رأس المال تعنى تراكم الثروة من البشر مثل المبانى والآلات والبنية الأساسية ... الخ. ويتم استبعاد الأراضى والموارد الطبيعية، فهى مكون للثروة وليس لرأس المال.

الثروة القومية = الثروة الخاصة + الثروة العامة.

الثروة القومية = رأس المال القومى + رأس المال المحلى + صافى رأس المال الأجنبى.

(ج): نسبة رأس المال/الدخل:

الدخل عبارة عن تدفق ويقابل كمية السلع والمنتجة والموزعة فى فترة زمنية معينة، عادة سنة. أما رأس المال فهو رصيد يقابل الثروة الكلية المملوكة فى نقطة معينة من الزمن. ويأتى هذا الرصيد من الثروة التى يجرى مراكمتها فى السنوات السابقة مجتمعة. ويقاس رصيد رأس المال بقسمة هذا الرصيد على التدفق السنوى للدخل، حيث:

رصيد رأس المال B = (نسبة رأس المال/الدخل) = ٦

فمثلا بفرض أن رصيد رأس المال فى بلد ما يساوى ٦ سنوات من الدخل القومى

وحاليا تتراوح نسبة رصيد رأس المال/الدخل بين ٥، ٦. ويكاد يكون رصيد رأس المال بالكامل من رأس المال الخاص.

(د): القانون الأول للرأسمالية:

المعادلة التالية تعبر عن القانون الرئيسى للرأسمالية: $A = B \times r$، وتنطق: نصيب الدخول الناجمة من رأس المال فى الدخل القومى (ألفا) تساوى نسبة رأس المال/الدخل (بيتا) مضروبة فى معدل العائد على رأس المال. حيث ترتبط نسبة رأس المال/الدخل B بنصيب الدخول الناجمة من رأس المال فى الدخل القومى ورمزها A، وحيث r تعنى معدل العائد على رأس المال.

بفرض أن B = ١٠٠، وأن r = ٥%، فان: $A = B \times r$ تساوى ٣٠%.

وبصياغة أخرى لو أن الثروة المفترضة تعادل ٦ سنوات فى الدخل القومى وأن معدل العائد على رأس المال هو ٥% فى السنة فان نصيب رأس المال من الدخل القومى يساوى ٣٠%.

والمعادلة A = B x r هى معادلة محاسبية، ويمكن تطبيقها فى كل المجتمعات وفى أى فترة من التاريخ. وتعتبر القانون الأول للرأسمالية لأنها تعبر عن علاقة بسيطة بين المفاهيم الثلاثة الأكثر أهمية لتحليل النظام الرأسمالى وهى: نسبة رأس المال/الدخل، ونصيب رأس المال من الدخل، ومعدل العائد على رأس المال.

ويعد معدل العائد على رأس المال مفهوم مركزى فى نظريات اقتصادية عديدة، فمثلا يؤكد التحليل الماركسى على تناقص معدل الربح، وهو تنبؤ تاريخى ثبت عدم صحته. ويقيس معدل العائد على رأس المال مردود رأس المال على مدار العام بغض النظر عن الشكل القانونى (الربح، الريع، الفائدة، المكاسب الرأسمالية ...الخ). وهو أوسع كثيرا من معدل الفائدة فى الوقت الذى يضم كلاهما.[1]

(هـ): القانون الثانى للرأسمالية:

يمكن صياغة هذا القانون بأنه كلما ارتفع معدل الادخار كلما ارتفعت نسبة رأس المال/الدخل.

ثانيا: تطور هوة التفاوت فى الدخل والثروة:

يعد التفاوت فى الدخل والثروة المشكلة الرئيسية للنظام الرأسمالى. ويحدث تراكم الثروة عندما يكون العائد على رأس المال أعلى من النمو الاقتصادى، ففى حالة النمو الاقتصادى البطىء تتراكم الثروة بشكل أسرع بفضل زيادة معدل العائد على رأس المال (الدخل السنوى الذى يدره مقسوما على القيمة السوقية له)، عن معدل عائد العمل (الأجور) أو عن معدل النمو الاقتصادى، ومن ثم تتراكم الثروة أكثر لصالح شريحة العشرة بالمائة العليا مما يزيد من فوارق الثروة.

ومعدل النمو الحقيقى يمثل معدل النمو مطروحا منه معدل التضخم ومن ثم يمكن للتضخم أن يحدث تأثيرا ملموسا فى توزيع الثروة. والتضخم يلتهم عائد رأس المال المملوك للأفراد اذا كان فى شكل ودائع مصرفية، وأثر التضخم على الفقراء أكثر من أثره على الأغنياء.

ودائما ما يتسم توزيع الثروة والدخل من رأس المال بدرجة أعلى من التركيز بالمقارنة مع توزيع الدخل من العمل، وفى كل المجتمعات وكل الأزمنة لايمتلك الجزء الأفقر من السكان فعليا نسبة لاتزيد عن ٥% من اجمالى الثروة. وتمتلك الشريحة العشرية الأعلى فى سلم الثروة ٦٠%-٩٠% من اجمالى الثروة، وباقى السكان أى نسبة ٤٠% منهم يملكون نحو ٥%-٣٥% من الثروة. وظهور الطبقة الوسطى المالكة وهى المجموعة الأغنى بشكل واضح من النصف الأكبر من السكان، وتمتلك هذه المجموعة نحو ثلث الثروة القومية. وتوجد تقديرات تاريخية كاملة تخص انجلترا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة.[2]

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ترجمة وائل جمال وسلمى حسين، منتدى البحوث الاقتصادية القاهرة ٢٠١٦. ص ٥٩.

[2] أنظر فى ذلك:

ان اتباع نظام السوق الحر يفضى الى التفاوت وتركيز الثروة وتراكم رأس المال، وفى السبعينيات اتبعت سياسة خفض الضرائب على الأثرياء وتدمير اتحادات العمال والنقابات وتقليص الاتفاق الحكومي وبيع أصول ضخمة من القطاع العام الى القطاع الخاص مما ادى الى أن معدل تراكم الثروة كان أسرع من النمو الاقتصادى، وهو ما أدى لاتساع هوة الدخل والثروة واضمحلال الطبقة الوسطى. لقد تغيرت طبيعة رأس المال جذريا من الاستثمار فى الأرض والعقارات فى القرن الثامن عشر الى رأس المال الصناعى والمالى فى القرن العشرين.

(أ): تطور اللامساواه فى الولايات المتحدة:

بشكل عام تميل اللامساواه وقت الكساد للتطور بشكل يرتبط ايجابيا بالدورة الاقتصادية وتتحرك فى نفس اتجاه الدورة، فى مقابل الارتباط العكسى بالدورة الاقتصادية وقت الرواج، حيث يميل نصيب الأرباح فى الدخل القومى للتزايد خلال فترات الركود والكساد. وقد ارتفعت اللامساواه فى الدخل والثروة فى الولايات المتحدة بشكل حاد فى فترة الكساد الكبير فى الثلاثينيات ليحصل أعلى شريحة ١٠% من السكان على أكثر من ٥٠% من الدخل القومى. وتراجعت هوة اللامساواه بين عامى ١٩٥٠-١٩٨٠، وبعد ١٩٨٠ انفجرت اللامساواه، حيث حصلت الشريحة العليا للدخل من حوالى ٣٠%-٣٥% من الدخل القومى فى السبعينيات الى ٤٥%-٥٠% فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، واذا استمرت هذه الزيادة السريعة بنفس الايقاع فان الشريحة العشرية العليا ستحصل على نحو ٦٠% من الدخل القومى بحلول عام ٢٠٣٠.[1]

ان الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في عام ٢٠٠٨ بدأت من أزمة انهيار البنوك العقارية فى أمر يكا وتعمقت لاحقاً ليدخل الاقتصاد العالمي في أزمة من الركود، لتعبر عن عمق الأزمة الرأسمالية، والتجلي الفعلي لقانون ميل معدل الربح للانخفاض، والذي يعتبر المولد الرئيسي للأزمة الاقتصادية، بتناقضه مع مسعى الرأسمالية للربح الأعلى.

ان مستوى اللامساواه فى الولايات المتحدة ربما يكون الأسوأ فى العالم، ففى سنة ٢٠١٠ امتلك أغنى ١٠% من الأسر ٧٠% من ثروة البلاد، وامتلك ١% من الأسر ٣٥% من الثروة. وفى نفس الوقت امتلك النصف الأدنى من الأسر فقط نحو ٥% من الثروة. كما امتلكت شريحة أغنى ١% فى عام ٢٠١٢ نحو ٢٢% من الناتج القومى، بينما كان نصيبهم لا يزيد على ٨% فى ثمانينيات القرن العشرين. وذلك يعنى أن النظام الرأسمالى يعود إلى الوراء وبشدة إلى عصر تمركز الثروة فى أسر بعينها، وأنه غير صحيح علميًا مقولة علماء الاقتصاد الليبراليين أن الأسواق تصحح نفسها.

(ب): تطور تفاوت الثروة فى الدول الأوربية:

وفى السياق نفسه، ومقارنة بين الثمانينيات وعام ٢٠١٢ نجد أن ١% من السكان فى إنجلترا قد ارتفع نصيبها من ٦% الى ١٤%، وفى أيرلندا من ستة إلى إحدى عشر، وفى ألمانيا من ١٠%

توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص ٣٥٨.
[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص ٣٠٥.

الى ١٣%، عشرة إلى ثلاثة عشر، وفى البرتغال من ٥% الى ١٠%، وحتى الدول الإسكندنافية والتى تتميز بتطبيقات اقتصادية خاصة، فإن حجم ما يملكه طبقة الواحد فى المئة فيها قد زاد بنسبة ٧٠%. والاستثناء الوحيد كان فرنسا التى لم يزد حجم ما يملكه ١% من السكان ما بين ١٩٨٠ – ٢٠١٢، من ٧% الى ٨%.

ان ركود السكان بمعنى تناقصهم، كما فى حالة المانيا، سيؤدى الى زيادة تركز رأس المال الذى راكمته الأجيال السابقة، وكذلك فى حالة الركود الاقتصاد، بمعنى ضعف النمو، فان معدل العائد على رأس المال يفوق معدل النمو الاقتصادى، وهذا شرط أساسى لحدوث التفاوت الشديد فى توزيع الثروات فى الأجل الطويل.[1]

وفى فرنسا كان التقلص الكبير فى اللامساواه فى فترة مابين الحربين العالميتين والذى تلاه استقرار نسبى، تسمى بفترة الثلاثين عاما الذهبية، استمرت حتى نهاية السبعينيات. درس بكيتى تطور القسمة بين رأس المال والعمل ووجد أنها تميل للتباعد فى نفس اتجاه اللامساواه للحد الذى يعزز الاثنان بعضهما البعض فى الأمد القصير والمتوسط، فمثلا شهدت الفترة فى ما بين الحربين العالميتين انخفاضا فى نصيب رأس المال فى الدخل القومى بالاضافة الى تقلص اللامساواه فى الأجور. وبمقارنة هوة اللامساواه فى توزيع الدخل والثروة فى الولايات المتحدة كانت فى القرن العشرين أكبر منها فى الدول الأوربية، وهذا يعكس اختلافين: نسبة رأس المال/الدخل كانت أعلى فى أوربا، واللامساواه فى ملكية رأس المال كانت أقل تطرفا فى الولايات المتحدة، ومعنى ذلك أن المجتمع الأمريكى يتسم فعلا باللامساواه أكثر بكثير من أوربا.

(ج): منحنى النمو العالمى:

تحليل بيانات النمو السكانى والاقتصادى عن القرون الثلاثة الماضية تثبت تسارع النمو فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبشكل خاص ومميز خلال القرن العشرين. بالنسبة لنمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالى كان متذبذبا، فقد كان يقترب من الصفر خلال القرن الثامن عشر، وبدأ فى الصعود مع بداية القرن التاسع عشر واستمر التزايد فى القرن العشرين، حيث تجاوز نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج العالمى ٢% فى الفترة ١٩٥٠–١٩٩٠ وهى عملية اللحاق الأوربية، أما عملية اللحاق الآسيوية فقد تحققت فى الفترة ١٩٩٠–٢٠١٢، وبخاصة فى الصين التى حققت معدل نمو ٩% فى المتوسط سنويا، وهو مستوى غير مسبوق فى التاريخ الاقتصادى كله. وهناك تنبؤ بأن متوسط نصيب الفرد فى الناتج فى الصين وأوربا الشرقية ودول شمال أفريقيا والشرق الأوسط سيماثل نظيره فى الدول الغنية بحلول سنة ٢٠٥٠. وعندئذ سيقترب نمط توزيع الناتج العالمى من نمط توزيع السكان.[2] أما عن التضخم فيستنتج بيكتى أنه منذ بداية لقرن الثامن عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى كان التضخم وارتفاع الأسعار يكاد يكون منعدما، وأن التضخم هو اختراع القرن العشرين.

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ...مرجع سبق ذكره. ص ١٥٢.
[2] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ...مرجع سبق ذكره. ص ١٠٨.

وبدراسة توزيع الدخل والثروة على مستوى العالم فان شريحة الواحد فى الألف من سكان العالم تنعم بنحو ٦% سنويا، فى حين ينمو متوسط الثروة العالمية بنحو ٢% سنويا، ويترتب على ذلك أنه خلال ٣٠ سنه سوف يزيد نصيبها من الثروة ثلاثة أضعاف أى ستمتلك أكثر من ٦٠% من الثروة العالمية، وبمعنى آخر أن اعادة توزيع الثروة على المستوى العالمى سيكون لصالح الطبقات الأكثر ثراء.[1]

(ج): تزايد ثروات كبار المديرين في الشركات متعددة الجنسيات:

كشفت دراسة بيكتى أن الدراسات السابقة حول توزيع الثروة لم تكن تتطرق إلى الفئات الأكثر ثراء مثل المديرين التنفيذيين ورجال البنوك، مكتفية بدراسة المقارنة بين من يطلق عليهم المقتدرين والعمال، أما الفئات ذات الثراء الفاحش فقد كانت دومًا بعيدًا عند الكلام على هوة سوء توزيع الثروة والناتج القومى. ويشار الى كبار المديرين ذوى الدخول المرتفعة فى الشركات الأمريكية وأنهم استغلوا نفوذهم لتحقيق دخول مرتفعة بصورة خيالية. والمشاهد أن مستوى الدخول فى الرأسمالية ينمو بنسبة مئوية أعلى بكثير من معدل نمو الاقتصاد القومى ككل.

فمثلا تقدر أرباح أكبر ٢٥ مدير شركات عملاقة متعددة الجنسيات سنة ٢٠١٦ بأكثر من ٢١ مليار دولار. وهذا المبلغ يزيد عن الدخل القومي لنفس العام، لعشر دول أفريقية. وتصدر مؤسسة بلومبرج مايسمى "بمؤشر الملياريرات، وهو عبارة عن ترتيب لأغني ٣٠٠ فردا في العالم، فقد ازدادت ثرواتهم في نفس العام بقدر ٥٢٤ مليار دولار، أكثر من الميزانيات العامة لعشرين دولة فقيرة، مكتظة بملايين السكان. لقد أصبح ذلك هو الاتجاه العادي في الاقتصاد العالمى أو المعولم، حيث يعتبر العمل مجرد عنصر متغير في عملية الإنتاج، وتعتبر البطالة الدائمة لا مفر منها، بل وأصبحت ظاهرة هيكلية. وحسب بيانات الأمم المتحدة، فان الفقر المطلق أو المدقع في العالم انخفض إلى النصف. فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم من ٤٧% في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢% في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا يزال هناك نحو ألف مليون شخصا يعيشون في فقر مدقع.

المطلب الثاني: أسباب اللامساواة في توزيع الدخل والثروة:

اهتم علماء الاقتصاد السياسى بتحليل علاقة النمو الاقتصادي بتحقيق العدالة والمساواة، ويرى البعض منهم أن زيادة التفاوت فى الدخل والثروة يعتبر نتيجة طبيعية في المراحل الأولى للتصنيع، بسبب أن أقلية فقط هي التي تكون مهيأة للاستفادة من الثروة الجديدة التي يجلبها التصنيع. ورغم أن ممثلي هذا التيار الأكاديمى يؤكدون أن الثروة ستعم الكل في نهاية الأمر إلا أنهم يتفقون على أن المسئول عن عدم المساواة هو كسل الناس ونشاطهم والتفاوت الحتمي في إنتاجيتهم، وبالتالي فإن فائق الثراء والفقير المدقع يستحقان مآلهما، والأغنياء أصبحوا أغنياء لأنهم أفضل في خلق الثروة.

ويرى شومبيتر مثلا أن التوزيع غير العادل للدخل يأتى كنتيجة طبيعية لعملية النمو الراسمالى، وهذا الشرط كمكافأة على الابتكار والتجديد والتنمية الاقتصادية، وبدون الأرباح العالية لايمكن

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص ٥١١.

للرأسمالية أن تزدهر، ويرى أن الرأسمالية على المدى الطويل تميل الى خفض التفاوت فى الدخل بسبب زيادة تكافؤ الفرص والانتاج الواسع الكبير الذى يفيد كافة الطبقات بما فيها الطبقة العاملة، وأن الفقر المطلق يهبط مع تقدم التنمية الرأسمالية.

يرتبط تحليل بيكتى لسوء توزيع الدخل والثروة فى الرأسمالية بآراء رجال اقتصاد آخرين، مثل آراء مالتوس فى أن الانفجار السكانى يسبب الفقر، وريكاردو الذى يرى تفاوت الريع والدخل بين ملاك الأرض والمحرومين من الملكية، وآراء ماركس فى التناقض بين طبقتى الرأسماليين والعمال. ويرى بيكتى أن هذه الآراء غير كافية لتفسير فجوة توزيع الدخل والثروة فى الرأسمالية، لأنها لم تأخذ فى اعتبارها تأثير التقدم التكنولوجى فى زيادة الرفاهية وتركيز الثروة فى يدى الأقلية.

خلال أربعين عاما فى الفترة ١٩٣٠-١٩٧٠ انخفضت الثروة وتآكلت بسبب حربين عالميتين، والكساد العالمى الكبير، وتزايد المديونية التى التهمت جزء كبير من ثروة الصفوة المالية. ولايتفق بيكتى مع كوزنيتس أن سوء توزيع الدخل والثروة فى القرن العشرين كان مشكلة الرأسمالية المبكرة، واستطاعت تجاوزها من خلال المنافسة والابتكار والتقدم التكنولوجى، واتساع تطبيق الاقتصاد الحر.

القوى المحركة لتوزيع الثروة تكشف آليات هائلة تؤثر فى التبادل، ولاتوجد عملية طبيعية عفوية تمنع زعزعة الاستقرار أو توقف سيطرة القوى ثم المساواه. توجد آليات تدفع النمو وتقلل التفاوت فى الدخل والثروة ومنها انتشار المعرفة والمهارة وهى مفتاح النمو الكلى فى الانتاجية وتقليص اللامساواه داخل الدول. ان المعرفة تعتبر سلعة عامه والتشارك فى انتاجها وتداولها سبب رئيسى لنهوض الاقتصادات الآسيوية بقيادة الصين واليابان، وليس آليات السوق.

وسبب انفجار الدخول العليا فى الولايات لمتحدة أن أصحاب الدخول العليا من مديرين فى المستويات العليا للادارة تتحدد رواتبها من قبل المديرين أنفسهم أو من خلال لجان مكافآت الشركات التى يحصل أعضاؤها على رواتب مماثلة، وأحيانا يطلب من حملة الأسهم أن يصوتوا فى الجمعية العمومية السنوية على المكافآت التى يحصل عليها كبار المديرين.[1] والمعروف أن أدوات البحث والاستطلاع المستخدمة فى الاستقصاء والدراسة حول توزيع الثروة لم تكن تتطرق إلى الفئة الأكثر ثراء، مكتفية بدراسة المقارنة بين مَن يطلق عليهم المقتدرين والعمال، وأن كبار المديرين التنفيذيين ورجال البنوك كانوا دومًا بعيدًا عند الكلام على الهوة الفاصلة وسوء توزيع الناتج القومى.

المطلب الثالث: نتائج اللامساواة ومقترحات لمواجهتها:

يحذر بيكتى من أى حتمية اقتصادية تتعلق بتفاوت الدخل والثروة، فقد كان تاريخ توزيع الثروة دائما موضوعا سياسيا ولايمكن اختصاره فى الآليات الاقتصادية المحضه. وينتقد بيكتى فرضية ذائعة بأن رأس المال البشرى سيؤدى الى ارتفاع نصيب العمل من الدخل، بينما يتراجع نصيب رأس المال، وبمعنى آخر افتراض أن التقدم التكنولوجى سيؤدى تلقائيا الى انتصار رأس المال البشرى على رأس المال المالى والعقارات، وانتصار المديرين الأكفاء على ملاك الأسهم. هذا من الممكن حدوثه ولكن

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ...مرجع سبق ذكره. ص ٣٥٧.

سيظل لرأس المال العينى أهمية ولايمكن الاستغناء عنه. ومن الفرضيات الخاطئة أيضا أن الصراع بين الأجيال سيحل محل الصراع الطبقى، لأن التقدم الطبى وتحسن ظروف المعيشة غيرت من طبيعة رأس المال. ان هذه التحولات ممكنة وواقعية، لكن تأثيرها أقل شأنا، فسيظل داخل الفئات العمرية لكل جيل تظل هناك تفاوتات فى الثروة والدخل.

ان سوء توزيع الدخل والثروة يؤدى الى تقويض الأساس الاقتصادى للمجتمع وتقويض أسس الديمقراطية الغربية، لأن زيادة تركيز الثروة والسلطة فى أيدى أقلية أوليجاريشية يزيد من تهميش الطبقات الوسطى والصغيرة والعمالية. وباستمرار اتساع هوة توزيع الدخل والثروة سينخفض معدل نمو الاقتصاد فى المستقبل. وفيما يلى عرض لأهم نتائج اللامساواة ومقترحات لمواجهتها:

أولا: تفاقم مشكلات اقتصادية وسياسية:

نتج عن تطور سوء توزيع الدخل والثروة ثلاث مشاكل:

١. **المشكلة الأولى** هي أن هذا النوع من النمو الاقتصادي قد قلص بالفعل الطبقة المتوسطة في البلدان الغنية، ومن المحتم أن هذا الانكماش ستكون له آثارا خطيرة على المدى الطويل. فاستهلاك الثراء الفاحش لا يمكن أن يكون بديلا عن استهلاك عدد كبير من المواطنين من الطبقة المتوسطة. فانتاج وعرض السيارات أصبح بالفعل أكبر من الطلب، وهذا يحدث لكثير من المنتجات. والفقر في العالم آخذ في الانخفاض، لكن عدم المساواة في ازدياد أيضا.

٢. **المشكلة الثانية** هي أن الأغنياء لا يدفعون الضرائب كما كان من قبل، وذلك بسبب وجود عدد كبير من الفوائد المالية التي أتاحتها إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريجان، وملخصها أن "الثروة تنتج ثروة، والفقر ينتج فقر". وفى الولايات المتحدة هناك ٣٠٠ مليار دولار على الأقل من عائدات الضرائب التي تضيع من خلال مزيج من الحوافز الضريبية للشركات والتهرب الضريبي للشركات.

٣. **المشكلة الثالثة** خطيرة جدا، وتتمثل فى أن أصبحت السياسة خاضعة للمصالح الاقتصادية، وهناك تزاوج بين المال والسلطة، وذلك يعنى أن المواطن العادي ليس له نفس سلطة المواطن الثري ثراء فاحشا.

ثانيا: أثر تراكم الثروة في خلق عدم المساواة:

لا يكتفي بيكتى بتحليل عدم المساواة في الدخل وإنما يدرس أثر تراكم الثروة ونصيبها من الدخل القومي في خلق عدم المساواة، ويكتشف أن مستويات عدم المساواة بهذا وصلت إلى ما يقترب من المراحل الأولى للرأسمالية" عصر القشرة الذهبية". في ٢٠١٠ وصل نصيب أغنى ١٠٪ من الثروة إلى ٦٠٪ في أوروبا و٧٠٪ في الولايات المتحدة، بينما بلغ نصيب أغنى ١٪ ربع الثروة و٣٥٪ منها على التوالي. أما نصف السكان الأفقر في أوروبا والولايات المتحدة فلم يتعد نصيبه من الثروة ٥٪، بحسب نموذج بيكيتي. ولا تشمل دراسة بيكتى بالطبع ما يقدر بما بين ٢١ إلى ٣٢ تريليون دولار مهربة في الملاذات الضريبية، كما أن اعتماده علي بيانات الضرائب يجعل هذه التقديرات على قتامتها أقل من الحقيقة لأنها ترتبط بمدى شفافية وكفاءة الأنظمة الضريبية المرتبطة بها، وهي ليست بلا عيوب.

من خلال هذا التحليل التاريخي الكمي يصل بيكتى إلى نتيجة سوداء، وهى أن الرأسمالية تخلق التفاوت الذي يتعمق بسبب زيادة نصيب أصحاب الثروة وتركز ثرواتهم يوما بعد يوم. أما الاستثناءات التي يرصدها فهي ليست طبيعية بالمرة. فتحسن التفاوت يرتبط إما بكوارث وحروب تدمر جزءا ملموسا من أصول ثروات الأغنياء أو ثورات ونضالات جماهيرية تنتزع جزءا منها انتزاعا.

ويستنتج بيكتى أنه" يجب الحذر من أي حتمية اقتصادية فيما يتعلق بعدم المساواة في الثروة والدخل. فتاريخ توزيع الثروة كان دائما سياسيا في العمق، ولا يمكن اختصاره في آليات اقتصادية نقية"، وأن هذا التاريخ" طالما تشكل عبر الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وكيف يرون ما هو عادل وما هو ليس عادلا، بالإضافة إلى القوة النسبية لهؤلاء الفاعلين والاختيارات الجماعية التي يتبنونها. هي نتاج مشترك لكل هؤلاء مجتمعين". وأحيانا لاتوجد علاقة بين الرشادة الاقتصادية والتكنولوجيا، أو بينها وبين الديمقراطية، فالرشادة الاقتصادية نبعت فى عصر التنوير والثورة الصناعية، أما الديمقراطية الحقة والعدالة الاجتماعية فتستلزمان وجود مؤسسات بعينها، وهى ليست مؤسسات السوق، ولايمكن اختزالها فى المؤسسات البرلمانية والديمقراطية الرسمية.[1]

ثالثا: نقد كفاءة النظام الرأسمالى ومستقبله:

بعد رصد عدم المساواة كظاهرة مضادة للعدالة، توجد استنتاجات أخطر تتعلق بكفاءة النظام الرأسمالى ومستقبله. فبسبب سيطرة الثروة المتراكمة وأصحابها على الدخل القومي، ومع كل التوقعات العالمية بتراجع معدلات النمو الاقتصادي عموما، فانه يتوقع المزيد من تفاقم عدم المساواة، مما يهدد بقاء النظام سياسيا. ومع الدور المتزايد للثروة والإرث يحذر بيكتى من اختفاء ما تقول الرأسمالية إنه عماد حيويتها الدائمة، رائد الأعمال المبتكر Entrepreneur الذي يتحمل المخاطر ويحصد الثمار.

بغض النظر عن مبررات الطريقة التي بدأت بها عدم المساواة في الثروة، فإن الثروات يمكن أن تنمو وتتوالد بما يتجاوز كل الحدود المنطقية، وبما يفوق أي تبرير عقلاني بمنطق المنفعة العامة. لذلك ينزع رواد الأعمال للتحول إلى مستثمرين في الريع، ليس فقط بالتوريث عبر الأجيال لكن حتى دون ذلك.

رابعا: تغير دور الدولة الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين:

يفضل بيكتى تسمية دولة الرفاهة Welfare State بالدولة الاجتماعية Social State، حيث يقوم اعادة توزيع الدخل فى القرن العشرين على الحقوق الاجتماعية الأساسية وهى تشمل انفاق العام على التعليم والصحة والتقاعد. لقد مرت جميع الدول بلا استثناء بحالة توازن فى القرن التاسع عشر فى ظل قواعد المالية العامة التقليدية وتحديد تدخل الدولة فى الاقتصاد، وكان دور الدولة الحارسة أن تقوم بالوظائف السيادية فقط وهى الانفاق على الأمن الداخلى والدفاع والعدالة والدبلوماسية والادارة العامة، وفى هذا الاطار كانت الدولة الاجتماعية تضطلع بنحو ١٠% من الدخل القومى فى صورة ضرائب، وارتفعت هذه النسبة الى أكثر من٥٠% فى القرن العشرين. ففى ظل المالية العامة

---

[1] أنظر فى ذلك:
توماس بيكيتى: رأس المال فى القرن الحادى والعشرين، ... مرجع سبق ذكره. ص ٤٥٣.

الحديثة بعد ظهور كتاب كينز فى التوظف والأجور وسعر الفائدة سنة ١٩٣٦ ارتفع معدل تدخل الدولة فى الاقتصاد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. وفى الثمانينيات ارتفع نسبة الضرائب الى الدخل القومى الى ٣٥% فى الولايات المتحدة، ونحو ٤٠% فى بريطانيا، ونحو ٤٥% فى ألمانيا، ونحو ٥٠% فى فرنسا، ونحو ٥٥% فى السويد.

وتعد الضرائب التصاعدية عنصرا أساسيا فى الدولة الاجتماعية ولعبت دورا هاما فى تطور وتحول هيكل اللامساواه فى القرن العشرين وتشكل الأداه الرئيسية لضمان جدواها فى القرن الحادى والعشرين. ولذلك يقترح بيكتى فرض ضرائب تصاعدية تبدأ بنسبة ٢% على الدخل والثروة لتصل الى نسبة ٨٠%.

المطلب الرابع: تقدير آراء بيكتى حول رأس المال فى القرن الحادى والعشرين:

أولا: تقدير ايجابى لآراء بيكيتي:

قامت جامعة هارفارد بترجمة الكتاب ونشره سنة ٢٠١٤، فأحدث ردود فعل متباينة فى الولايات المتحدة، فبينما أثنى عليه الأستاذين ستيجلتس Stieglitz وكروجمان Krugman الحائزين على جائزتى نوبل فى الاقتصاد، عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٨، فقد هاجمه بعض أنصار الليبرالية الجديدة واليمين الأمريكى المحافظ.

وتأتي أهمية الكتاب من أنه يقوم على تحليل لبيانات الدخل والثروة في الولايات المتحدة وفرنسا وعدد من الدول المتقدمة ولفترات زمنية تعود مئات السنين للوراء. وقد ترجمت جامعة هارفارد كتابه إلى الإنجليزية ليصدر محدثًا ثورة عبر عنها بول كروجمان الحائز على نوبل فى الاقتصاد ببساطة بقوله «إننا لم يعد بإمكاننا أن نرى أو نتحدث عن سوء توزيع الدخل والثروة مثلما كنا نفعل، قبل كتاب بيكتى، فهناك ما قبل وما بعد بيكتى».[1]

ومنذ أن صدر كتاب بيكتى لا تكاد تخلو صحيفة عالمية كبرى من مقال عنه، وقد خصصت له مجلة الإيكونوميست الكتاب بريطانية اليمينية المحافظة عرضا ووصف الكتاب بأنه أهم كتاب اقتصادي في آخر عشر سنوات ثم سلسلة مقالات للتعامل مع فرضياته بخصوص المساواة وعلاقتها بتطور الرأسمالية والنمو على مدى أكثر من مائتي عام.

والحقيقة أن كتاب بيكيتي، الذي دخل قوائم الأكثر مبيعا رغم طبيعته العلمية الجادة، هو امتداد لتيار يتحدى مقولات أن التفاوت ظاهرة طبيعية ستحلها الرأسمالية من تلقاء نفسها بعد أن صار واقع التفاوت وعدم المساواة يتفاقم بشكل عنيف يوما بعد يوم مما بدأ يعكس نفسه ليس فقط اقتصاديا بالذات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن أيضا سياسيا. فقد فرضت سيطرة الواحد في المائة الأغنى عالميا على مفاتيح الديمقراطية التمثيلية التساؤلات عن مصير هذا النموذج في الديمقراطية ومصداقيته.

---

[1] يشير بيكتى في كتابه إلى أنه حصل على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة، "كي يتم الاعتراف به "كباحث في الاقتصاد الكمي، غير أنه يرى أن إنجازات مدرسة باريس في الاقتصاد أكثر أهمية. بهذا يستخدم بيكتى نفس السلاح الرئيسي الذي استخدمه منظرو الليبرالية الجديدة وعلم الاقتصاد في الولايات المتحدة سنوات طويلة ليوجه ضرباته، سلاح النماذج الرياضية وتحليل البيانات. بل إن بيكتى يذهب للقول إن كتابه هو الذي يجعل للجدل الفكري التاريخي من أيام كارل ماركس وريكاردو أرضية علمية متكاملة ولأول مرة.

وقبل أسابيع، اعتبرت دراسة لجامعة برينستون الأمريكية المهمة أن الولايات المتحدة" لم تعد ديمقراطية".

لقد استخدم بيكتى فى دراسته أدوات إحصائية وتحليلات اقتصادية حول تفاوت الدخل والثروة لنحو ثلاثة قرون، وجعلها متاحة للقارىء على شبكة الانترنت، مكنته من تأكيد أطروحته، مما جعل الأستاذ بول كروجمان يقول: إننا لم نعد بإمكاننا أن نتكلم عن مشكلة سوء توزيع الدخل القومى والهوة الفاصلة، كما كان الأمر قبل كتاب بيكتى الذى قد يكون الكتاب الأهم لعشر سنوات «أو ثورة بيكتى».

ثانيا: مقارنة بين بيكتى وماركس:

بسبب هذا التشابه بين استنتاجات بيكتى وبين استنتاج ماركس التاريخي بأن الرأسمالية تخلق وتراكم التفاوت بين رأس المال وبين العمل مما يجعل منها " حفار قبرها"، وربما أيضا بسبب عنوان الكتاب، الذي يشابه عنوان كتاب ماركس "رأس المال"، يعتبر كثيرون بيكتى ماركسيا أو حتى امتدادا للفيلسوف الألماني الذي غيرت فلسفته العالم.

ويصفه البعض بأنه ينتمي لماركسيي الألفية الجديدة. لكن بيكتى لا يعتبر نفسه ثوريا بأي حال. هو كما يصف نفسه في كتابه ممن يعتقدون بإصلاح الرأسمالية من داخلها أو إنقاذها من نفسها. والحقيقة أن توصيات بيكتى الأساسية هي توصيات إصلاحية بالأساس ركنها الركين هو فرض ضريبة عالمية على الثروات المتراكمة تساهم في إعادة بعض التوازن لمعادلة الرأسمالية الإنتاجية وضمان استمرار النظام. وفي الحقيقة فإن كتاب بيكتى يختلف كثيرا في نطاقه عن كتاب ماركس. هو في الأصل كتاب عن تحليل عدم المساواة، بينما كتاب ماركس تحليل للرأسمالية كنظام ولرأس المال كتصنيف سياسي وقانوني واجتماعي.

ثالثا: هجوم أنصار الليبرالية الجديدة واليمين الأمريكى:

يرى أنصار الليبرالية الجديدة واليمين الأمريكى أن بيكتى لا يتعامل مع رأس المال كعملية، وبالتالي لا يقدم تفسيرا حتى للأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ٢٠٠٨، ولا يتعامل مع أعراض أزمة الرأسمالية الأخرى كالتدمير البيئي، أو مع السيطرة السياسية للأقلية التي خلقها تطورها في صيغة مشروع الليبرالية الجديدة.

وجرى التشكيك فى دقة بياناته العلمية ونموذجه الرياضي، فبالرغم من أن بيكتى يتيح بيانات نموذجه وافتراضاته الكترونيا على الانترنت، ورغم أن دراسات أخرى تثبت نتائجه، إلا أن أتباع الليبرالية الجديدة واليمين الأمريكى مستمرون فى الهجوم على انجازه العلمى.

مراجع الباب الثالث:

أولا: مراجع باللغة العربية:

ابراهيم شحاته: المشروعات الاقتصادية الدولية المشتركة، دراسة لمشاكلها القانونية وتطبيقاتها فى العالم العربى، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت ١٩٦٨.

أحمد جامع: مبادىء الاقتصاد، القاهرة ١٩٩٠.

اسماعيل صبرى عبد الله: التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل، فى : مركز دراسات الوحدة العربية: التنمية المستقلة فى الوطن العربى، بحوث ودراسات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت يناير ١٩٨٧.

جامعة الدول العربية: الأمانة العامة، الادارة العامة للشئون الاقتصادية: استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك: منطلقاتها، أهدافها، أولوياتها، برامجها، آلياتها، تونس ١٩٨٢.

حازم الببلاوى: دور الدولة فى الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.

صلاح الدين الصيرفى: الصناعة المصرية والاصلاح الهيكلى، نظرة للخلف وللمستقبل، فى: مصر المعاصر، العدد ٤٢٨ أبريل ١٩٩٢.

صلاح زين الدين: تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٣.

صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولى، القاهرة ٢٠١٣.

صلاح زين الدين: تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر، نحو نموذج مصرى لاقتصاد السوق الاجتماعى، فى: محمد سلطان أبو على (محرر): كتاب المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩١ تحرير الاقتصاد المصرى، القاهرة ١٩٩٣.

صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق الى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية فى مصر. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، كوالا لمبور، جاكرتا، لوس أنجلوس. ٢٠٠٢.

ثانيا: مراجع بالانجليزية والألمانية:

Artur Woll: Allgemeine Volkswirtschaftslehre, Muenchen 1971.

Balassa, B. : The Newly - Industializing Developing Countries after the Oil crises, in: Weltwirtsdraft Archiv, Bd. 117, 1981, Heft.

Boulding, K. : Economic Analysis, Volume I: Microeconomics, Harper & Row, New York 4 Th edition, 1966.

De Gregorio, J. , and P. E. Guidotti. Financial development and economic growth. World Development, 23(Mar.): 433-438. 1995.

Goldsmith, R. W. Financial Structure and Development. New Haven, CT., Yale University Press. 1969.

Greenwood, J., and B. Jovanovic. Financial development, growth and the distribution of income. The Journal of Political Economy, 105, 709-775. 1990.

Helleiner, G., K. : Manufacturing for Export, Multinational Firms and Economic Development, in: World Development, Vol. 1, 1973.

Woll, A. : Algemeine Volkswirtschaftslehre, Muenchen 1986.

World Bank. "Middle East and North Africa: Economic Development and Prospects". 2006.

Zeineldin, Salah: Sue-Sued Kooperation als Entwicklungsstrategie, Schiller Verlag, Berlin 1985.